عن ممارسات
«صيد الأفارقة» في إسرائيل!

صفحة (٣)

عام «كورونا» شلّ قطاعات الاقتصاد في إسرائيل لكن إصابات حوادث العمل ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة!

صفحة (٥)

مدار
المشهد الإسرائيلي
الثلاثاء ٢٠٢١/٣/٢٣ الموافق ٩ شعبان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٣ السنة التاسعة عشرة

المشهد الإسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الانتخابات الإسرائيلية: ظاهرها أزمة حزبية وباطنها تغيرات بنيوية!

كتبت هنيدة غانم:

للمرة الرابعة خلال عامين تذهب إسرائيل الى انتخابات تشريعية، حيث يأمل المتنافسون أن يتمكنوا هذه المرة من إنجاز ما فشلوا في إنجازه سابقاً. وتتنافس في الانتخابات المقبلة للكنيست ٣٩ قائمة انتخابية،[1] من بينها ١٤ قائمة يمكن، بحسب الاستطلاعات، أن تتجاوز نسبة الحسم. وعلى خلاف الانتخابات السابقة تجري هذه الانتخابات في ظل تفكك أكبر جسم معارض هو «أزرق أبيض» وتفكك القائمة المشتركة بعد انشقاق تيار الحركة الإسلامية الجنوبية (القائمة العربية الموحدة) بقيادة منصور عباس، وفي ظل عدم وجود قائمة معارضة قوية بل عدة قوائم لا تشكل أي منها حالة معارضة مهددة لوحدها.

وتأتي هذه الانتخابات على خلفية ما صار يُعرف إسرائيلياً بـ «الأزمة السياسية»؛ التي بدأت غداة الانتخابات للكنيست الحادي والعشرين التي جرت في ٩ نيسان ٢٠١٩ بعدما فشل نتنياهو في تشكيل ائتلاف يميني ضيق في إثر رفض أفيغدور ليبرمان الانضمام لحكومته. وتتجلّى في دخول إسرائيل في دوامة انتخابات متكررة دون وجود أي أفق واضح لكيفية الخروج منها. وتنعكس الأزمة في عدم قدرة أي طرف على حسم الانتخابات أو تشكيل ائتلاف حكومي ثابت.

وكانت قد تشكلت عشية انتخابات الكنيست الحادي والعشرين قائمة «أزرق أبيض» التي أطلق عليها يومها اسم حزب الجنرالات. وقد شكّلت هذه القائمة أكبر قائمة معارضة لليكود في حينه واستطاعت أن تتساوى معه في عدد المقاعد (٣٥ مقعداً لكل منهما) في انتخابات نيسان ٢٠١٩، لكنها فشلت كما فشل نتنياهو في تشكيل ائتلاف حكومي، وهو ما أدى إلى الذهاب إلى انتخابات ثانية في ١٧ أيلول ٢٠١٩ لتتكرّر نفس الأزمة ويتم مرة أخرى الذهاب إلى انتخابات ثالثة في[3] آذار ٢٠٢٠. لم تُحدِث الانتخابات الثالثة اختراقاً في الانسداد الانتخابي ولا انفراجاً في الأزمة السياسية، غير أن دخول عامل الكورونا على المشهد وحالة الضبابية التي أحاطت بانتشاره، لعبت لصالح نتنياهو الذي تمكّن من الضغط على غانتس من أجل الانضمام إلى حكومة طوارئ «لمواجهة الحالة المستجدّة» التي تسببت بها جائحة الكورونا. وقد أدّى انضمام غانتس إلى شطر قائمة «أزرق أبيض» (التي احتفظت باسمها)، ومن ثم تفكّكها واختفائها عن المشهد الحزبي. وجاء اتفاق نتنياهو-غانتس بعد أن تم وبشكل غير مسبوق تغيير قانون أساس الكنيست واختلاق مفهوم «رئيس حكومة بديل» إضافة إلى إدخال تعديلات أخرى ترتبط بتنظيم الانتخابات بعد ثلاث سنوات وليس أربع سنوات، وتضمّن اتفاق إقامة حكومة الوحدة بين غانتس ونتنياهو أيضاً مبدأ التناوب والمناصفة، وشمل الاتفاق المصادقة على الميزانية لعامي ٢٠٢٠-٢٠٢١ مباشرة بعد تنصيب الحكومة، وحدّد الاتفاق أن يتسلّم نتنياهو رئاسة الحكومة في النصف الأول من المدة، ثم يليه غانتس بعد ١٨ شهراً (بعد عام ونصف العام).

لم تمض أيام على توقيع الاتفاق حتى بدأت الخلافات والصراعات والمناكفات تطغى على العلاقات بين أعضاء الليكود و«أزرق أبيض». وبدا واضحا من سير الائتلاف أن نتنياهو ومن ورائه أعضاء حزب الليكود لا يوفرون فرصة من أجل وضع العقبات أمام وزراء «أزرق أبيض». لم يفاجئ هذا السلوك أيا من المراقبين الذين اعتبروا منذ البداية أن نتنياهو تمكن من التلاعب بغانتس وتضليله من أجل تفكيك أكبر جسم معارض، وفي ٢٣ كانون الأول ومع عدم المصادقة على الميزانية وبعد مماطلة مستمرة من قبل الليكود، تم حل الكنيست بشكل تلقائي لتذهب إسرائيل إلى انتخابات جديدة.

انعكاسات الأزمة وإسقاطاتها

تعكس الأزمة الانتخابية ظهور حالة غير مسبوقة من الاستقطاب والاحتقان الداخلي، وتتجلّى في انقسام المشهد السياسي عمودياً بين معسكرين مركزيين متوازيين ينتظمان ظاهريا وفق موقفهما من نتنياهو وليس وفق مبادئ سياسية أو قضايا أيديولوجية؛ معسكر داعمي نتنياهو ومعسكر معارضيه. وتختلف أسباب الانضواء تحت معسكر معارضي نتنياهو ما بين أسباب شخصية وسياسية وأيديولوجية تقاطعت معاً وأصبح من الصعب الفصل فيما بينها. ويضم معسكر داعمي نتنياهو بشكل أساس، إضافةً الى الليكود، حزب شاس ويهدوت هتوراة وتحالف المستوطنين، فيما يضم حزب معارضي نتنياهو «يوجد مستقبل» (يش عتيد) بقيادة يائير لبيد، «أمل جديد» (تكفا حدشا) بقيادة جدعون ساعر الذي أقيم مؤخراً بعد أن انشقّ الأخير عن الليكود، قائمة «أزرق أبيض» بقيادة بيني غانتس، «إسرائيل بيتنا» (يسرائيل بيتينو) بقيادة أفيغدور ليبرمان، وكلا من قائمة ميرتس وحزب العمل، وتتموضع في هذه الانتخابات قائمة «يمينا» التي يقودها نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة (التي تمثل تيار الحركة الإسلامية الجنوبية)٢ بقيادة منصور عباس، في منطقة رمادية بين المعسكرين بعد أن سعى بينيت إلى إخراج نفسه من «دائرة» الداعم المفهوم ضمناً لنتنياهو وطرح نفسه كمرشح لرئاسة الحكومة، فيما أخرج منصور عباس قائمته من دائرة معارضة نتنياهو التلقائية وفتح الباب أمام التعاون معه، وتتموضع القائمة المشتركة في المعسكر المعارض لنتنياهو دون أن تُعلن موقفا واضحا من التوصية أو عدمها على يائير لبيد في حال تكليفه بإقامة الائتلاف. وإضافة إلى بينيت يطرح كل من جدعون ساعر ويائير لبيد نفسيهما كمرشحين لرئاسة الحكومة، علماً أن فرص أي منهما لتشكيل ائتلاف دون التوصل إلى اتفاق اقتسام وتبادل لرئاسة الحكومة تبدو ضئيلة جداً.

يربط أفيغدور ليبرمان مثلا معارضته لنتنياهو بأسباب أيديولوجية ترتبط بموقفه من علاقة الدين والدولة ورفضه لما يسميه خضوع نتنياهو لشروط الأحزاب الحريدية، أما جدعون ساعر الذي انشق عن الليكود فيربط معارضته لنتنياهو برفض نهجه الاستبدادي بالحزب وفي الحالتين تتقاطع العوامل الشخصية والصراعات مع نتنياهو مع الأسباب التي يعلنها ساعر وليبرمان، ويتقاسم معهم جزء من الصراع الشخصي نفتالي بينيت الذي بات يطرح نفسه بديلا يمينيا لنتنياهو. وفي كل الحالات شكّلت محكمة نتنياهو وما يحيطها من صراعات حول مدى صلاحية تقلّد شخص متهم بقضايا فساد منصب رئيس الحكومة محورا مهما وأساسيا في الأزمة السياسية وفي المواقف المختلفة؛ حيث يخضع نتنياهو لمحاكمة جنائية بثلاثة ملفات تضم تهما بالفساد وخيانة الأمانة وتلقي الرشوة وفي حال ثباتها يُمكن أن ينتهي به الأمر إلى السجن.٣ يدّعي معارضو نتنياهو أنه لا يمكنه أن يكون رئيس حكومة لعدة أسباب؛ أولاً بسبب ما ينطوي عليه ذلك من عطب أخلاقي، إذ لا يمكن أن يكون رئيس الحكومة الذي يجب أن يشكّل نموذجاً للمواطن من يخضع لمحاكمة ومتّهم بقضايا فساد ويستمر بالقيام بدوره كرئيس للحكومة. ثانياً بسبب المسّ بالحوكمة؛ إذ يرى المعارضون أن نتنياهو غير قادر على تحييد محاكمته عن دوره الرسمي وقراراته، بل يرون أن كل تحالفاته وسلوكه يخضع لحساباته الشخصية التي ترتبط برغبته بالإفلات من المحكمة وأن ما يهم نتنياهو في المرحلة الحالية هو نتنياهو فقط ولذلك لا يمكن الثقة به. وثالثاً البعد العملي؛ إذ أن نتنياهو سيكون مُضطّراً للتواجد ثلاث مرات في الأسبوع في قاعة المحكمة التي من المقرّر أن تبدأ في نيسان ٢٠٢١ وهو ما يعني أنه سيكون مشغولا بشكل كبير بقضيته الشخصية وسيأتي ذلك على حساب دوره كرئيس للحكومة. وتعبّر حركة الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها إسرائيل منذ إعلان إقامة الائتلاف بين غانتس ونتنياهو في نيسان ٢٠٢٠ عن هذا الخطاب، وتقود هذه الاحتجاجات حركة الرايات السوداء التي تنظم مظاهرات أسبوعية في مفارق الطرق والمدن ومن أمام بيت نتنياهو في القدس وانضمت لها حركات مختلفة منها أيضاً من تضرّرت من انتشار جائحة الكورونا، وتتفق جميعها على مطالبة نتنياهو بالاستقالة.

يدّعي مؤيدو نتنياهو بالمقابل أن المحكمة هي محاولة للالتفاف على الديمقراطية والإطاحة بنتنياهو من قِبل المؤسسة العميقة، ومن خلفه الفئات التي يُمثّلها، ويطرح المدافعون عنه القضية في إطار الصراع بين إسرائيل الأولى (الأشكنازية اليسارية) التي يدّعون أنها ما زالت تتحكّم في مفاصل مؤسسات الدولة (محكمة العدل العليا، المستشار القانوني، جهاز الشرطة) وإسرائيل الثانية (اليمينية والشرقية) والتي تضم الفئات المهمشة.[4] ضمن هذا السياق، وبالارتباط بمحكمته، يُدير نتنياهو وداعموه حملة شعواء ضد المؤسسة القضائية والشرطية؛ حيث تبنّى نتنياهو استراتيجية خطابية شعبوية تقوم على موضعة نفسه ممثلاً للشعب مقابل المؤسسة، واتّهام التيار المُعارض له بمحاولة سرقة إرادة الشعب (الذي يمثّله هو) واتهام مؤسسات الدولة بالتعاون مع النخب اليسارية من أجل الإطاحة به والإطاحة بحكم الليكود.

شكّلت استراتيجية نتنياهو الشعبوية هذه، ومن وجهة نظر معارضيه، مسّا عميقا بأحد أهم المبادئ التي تقع في لبّ النظام الإسرائيلي وتميزه وتشكل ضمانة للمراقبة والمساءلة والحكم الرشيد التي تسمى «المملختيوت/ الدولانية» (statisim) التي صكّها بن غوريون بعد إقامة إسرائيل والتي يتم وفقها تحييد مؤسسات الدولة وكل ما يتعلّق بشكلها وجوهرها وأدوار أجهزتها عن الحزبية والأهواء والمصالح الشخصية. ويشير معارضو نتنياهو إلى أن الأخير ضرب بعرض الحائط فكرة الدولانية هذه من خلال التعرّض بشكل ممنهج لموضوعية مؤسسات الدولة أو التشكيك بنواياها وأسبابها ووضعها بذلك في قلب الصراعات السياسية، ومسّ بالقيم الديمقراطية من خلال إعادة شرعية حركة «كاخ» الإرهابية وتحويلها إلى شريك سياسي ممكن في ائتلافه الذي يمكن أن يُشكّله.

ورغم أن الأزمة الانتخابية التي تعيشها إسرائيل تبدو نتاجاً لصراعات آنية مرتبطة بشكل أساس بشخص نتنياهو وتهم الفساد الموجّهة له، إلا أن قراءة معمّقة للمشهد الإسرائيلي وللخطاب المرافق لها تُظهر أن الأزمة هي انعكاس لمجموعة من المتغيرات والعوامل العميقة والبنيوية التي تخمّرت في العقود الفائتة ووصلت ذروتها في هذه الأزمة. ويمكن تلخيص أهمها بالتالي:

التحولات الديموغرافية والاجتماعية؛ التي ترتبط ببنية المجتمع الإسرائيلي كمجتمع مهاجرين وتنعكس في انتهاء هيمنة جيل المؤسسين العلماني- الأشكنازي- العمالي وضمور قوته المستمر، مقابل صعود قوة الجماعات التي كانت تُشكّل هوامش وأطراف نظام الهيمنة من شرقيين، وسكان مدن التطوير وحريديين ومستوطنين ومتدينين ومواطنين فلسطينيين، وفي الوضع المستجدّ لم تعد هناك كتلة تعتبر أغلبية كما كان مثلاً مع إقامة إسرائيل، هذا الواقع تغير بشكل مثابر وتدريجي مع الهجرات المختلفة بدءاً من الدول العربية والإسلامية وثم من دول الاتحاد السوفييتي السابق لاحقاً؛ تزايد حجم كتلة الحريديين بسبب ارتفاع نسبة الخصوبة؛ وظهور كتلة المستوطنين بعد احتلال ١٩٦٧ وتضخّمها المستمر. في هذا السياق، تفتّت كتلة الأغلبية الاشكنازية أولاً والعلمانية ثانياً وظهرت جماعات متمايزة أيديولوجيا وثقافياً تحمل وجهات نظر متباينة. وقد عبّر رئيس إسرائيل رؤوفين ريفلين عن هذا التغيير بشكل واضح فيما صار يعرف باسم خطاب الأسباط الذي ألقاه في العام ٢٠١٥ في مؤتمر هرتسيليا،[5] حين لخّص أنه لم يعد هناك أغلبية في إسرائيل بل أربع «أسباط»؛ يحمل كل منها وجهة مغايرة تماماً عن الأخرى حول النظام الاجتماعي والسياسي، ولا يلتقي أعضاؤها في أي تجربة «مشتركة» ويتعلمون في مدارس منفصلة ووفق مناهج مغايرة. تنعكس هذه الصورة في ديموغرافيا الصفوف الأولى في المدارس الابتدائية، وبحسب معطيات مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست حول التوزيع الديموغرافي للطلاب في ٢٠١٩/٢٠١٨، كان ٢٠,٣٪ من تلاميذ الصف الأول في المدارس حريديين، مقابل ١٤,٥٪ في ٢٠٠٠، وشكّل التلاميذ العرب ٢٢,٩٪ من المجموع الكلّي، فيما درس ١٥,٣٪ في المدارس الدينية القومية و٤١,٥٪ في المدارس الرسمية العلمانية.[6] ومقابل هذا التقسيم، فإن المجموعة العلمانية تنقسم بدورها بين يمين ويسار ووسط، وفيما يصوت الحريديون بشكل شبه كامل لأحزابهم، يصوت المتدينون القوميون لأحزاب الاستيطان والليكود، بالمقابل يصوت العرب عادةً للقوائم العربية. يعني هذا فعلياً عدم وجود كتلة مهيمنة ومسيطرة تشكل الأغلبية من جهة، ويشير إلى وجود أغلبية للتيار اليميني بحكم التغيير الديموغرافي، نظراً لانضواء الحريديين والمتدينين تحت جناح اليمين، ويشير هذا أيضاً إلى أن إسرائيل ستستمر بالاتجاه نحو مزيد من تعمّق سيطرة اليمين وبالتالي ترسيخ مساعيه الاستيطانية. كما يشير أيضا إلى أن إسرائيل ستذهب نحو مزيد من الاستقطاب بين بقايا النخب العلمانية الوسطية واليسارية الى جانب العرب وبين تيارات مجتمعية يمينية ودينية واستيطانية.

٢. انتقال الحريديم من أحزاب فوق أيديولوجية وقطاعية الى أحزاب قطاعية يمينية؛ وينعكس هذا في تحالف أحزاب الحريديين

(التتمة صفحة «٢»)

الانتخابات الإسرائيلية قد تكون الأخيرة إذا ما حقق نتنياهو أغلبية مطلقة لائتلافه!

كتب برهوم جرايسي:

تجري اليوم الثلاثاء الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية للكنيست الـ ٢٤، وهي جولة الانتخابات الرابعة التي تجري في غضون ٢٣ شهرا، بعد أن تعثر تشكيل حكومة ثابتة، بعد كل واحدة من الجولات الثلاث، إذ أن الحكومة التي تشكلت بعد الانتخابات الأخيرة، كانت حكومة قلاقل منذ يومها الأول ولم تصمد سوى ٨ أشهر. وتتنافس في الانتخابات ٣٧ قائمة، من بينها ١٣ قائمة مرشحة لتجاوز نسبة الحسم، والفوز بتمثيل برلماني، في حين تشير الاستطلاعات إلى تعزز قوة الليكود وحلفائه الفوريين، ما يتيح لبنيامين نتنياهو إمكانية تشكيل حكومة ثابتة، ولو بأغلبية هشة.

وأعلنت لجنة الانتخابات المركزية، رسميا، أن عدد ذوي حق الاقتراع وفق سجل الناخبين الرسمي العام، ٦٥٧٨٠٨٤ شخصا، زيادة بنسبة ١,٩٣٪ عن الانتخابات التي جرت قبل عام وثلاثة أسابيع، في ٢ آذار ٢٠٢٠. ويستدل أن عدد الناخبين الجدد، لأول مرة، وصل إلى ما يلامس ١٨٢ ألف شخص، إلا أن عدد ذوي حق الاقتراع، بعد خصم الوفيات، ازداد بما يلامس ١٥٠ ألف شخص.

بحسب السجل الرسمي، فإن عدد ذوي حق الاقتراع العرب هو مليون و٦٥ ألف شخص، ويشكلون نسبة ١٦٪، ولكن حسب التقرير، وما صدر عن مكتب الإحصاء المركزي، فإن قرابة ٢٥ ألف شخص من العرب مقيمون بشكل دائم خارج البلاد. بمعنى أقل من ٢,٥٪، وهذا أقل من تقديرات سابقة، تحدثت عن قرابة ٥٪.

وكان مكتب الإحصاء المركزي قد أعلن في الأيام الأخيرة، أن عدد أصحاب ذوي حق الاقتراع، الذين سيكونون في البلاد في يوم الانتخابات، هم حوالي ٦ ملايين شخص، ما يعني أن نسبة من يقيمون في الخارج، أو هم مهاجرون وما زالوا يحملون الجنسية الإسرائيلية، ٨,٥٪.

هذه نسبة مهاجرين أدنى بكثير من سنوات مضت، إذ أنه في السنوات الأخيرة عملت دائرة سجل السكان، على البحث عن حملة الجنسية الإسرائيلية المقيمين في الخارج، بعد أن تبين أن أشخاصا رحلوا عن الدنيا ولم يبلغ أهاليهم السلطات الإسرائيلية بواقعهم، وبقوا مسجلين في السجل السكاني وسجل الناخبين. وقال تقرير مكتب الإحصاء المركزي إن ١٧٪ من المقيمين في البلاد يوم الانتخابات هم من العرب، بفعل الفارق في نسبة الهجرة عن اليهود الذين تفوق لديهم النسبة ٩٪، كما أن ١١٪ من ذوي حق الاقتراع هم من اليهود الحريديم.

يتضح أن ١٣٪ من ذوي حق الاقتراع المقيمين في البلاد، هم أبناء ١٨ إلى ٢٤ عاما، ومن هم أبناء ٢٥ إلى ٣٩ عاما نسبتهم ٢٩٪، وأبناء ٤٠ إلى ٥٩ عاما نسبتهم ٣٢٪، وأبناء ٦٠ عاما وما فوق نسبتهم ٢٦٪.

حسب معدل استطلاعات الرأي العام، فإن الليكود وحلفاءه الفوريين سيحصلون على ما بين ٥٩ إلى ٦١ مقعدا، مع ميل أكثر لعدد المقاعد الأعلى. وهناك عوامل عدة ساهمت في هذه النتيجة، طالما أن ابتعاد ائتلاف الليكود ونتنياهو عن الأغلبية المطلقة في كل واحدة من جولات الانتخابات السابقة يبعد بمقعدين أو أربعة مقاعد على الأكثر، من بينها أنه خلال عامين نسبة التكاثر الطبيعي لمصوتي هذا الائتلاف، الذي نصفه من المتدينين والمتزمتين، أعلى بضعفين ونصف الضعف من تكاثر الجمهور العلماني، الذي هو أساس جمهور ما يسمى «الوسط- اليسار»، ٣,٥٪ مقابل ١,٤٪ لدى جمهور العلمانيين.

مسلسل الانتخابات الإسرائيلية، القطار في محطة جديدة.

ولكن أحد أكبر العوامل هو خسارة التمثيل العربي الإجمالي المتوقعة، في هذه الانتخابات، بما بين مقعدين إلى ثلاثة، ولربما أكثر. وهذا نابع من تراجع متوقع لنسبة التصويت في هذه الانتخابات، من حوالي ٦٥٪- ٦٦٪ في انتخابات قبل عام، إلى ٥٦- ٥٨٪ في هذه الانتخابات بحسب الاستطلاعات، وهذا الفرق يؤدي إلى خسارة مقعدين كاملين، كما من المتوقع خسارة نصف مقعد، وربما أكثر، في أعقاب رفض القائمة العربية الموحدة، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، التوقيع على اتفاق فائض أصوات مع القائمة المشتركة.

وفي استعراض القوائم الـ ١٣ التي تمثيلها مؤكد أو شبه مؤكد، نشير إلى وجود ٤ قوائم عند حافة نسبة الحسم، وهي «الصهيونية الدينية» وميرتس و«أزرق أبيض» والقائمة العربية الموحدة، إذ أن كل الاستطلاعات تقريبا تمنح كل واحدة من هذه القوائم ٤ مقاعد، وفي جزء بسيط من الاستطلاعات، تُمنح قائمة «الصهيونية الدينية» ٥ مقاعد، ما يدل على أن فرص اجتيازها نسبة الحسم أعلى من غيرها من القوائم الصغيرة. ولكن في حال سقطت قائمة واحدة من هذه القوائم الأربع، فإن هذا سينعكس مباشرة على توزيع المقاعد، لأن وزن المقعد الواحد، الذي مقياسه عدد إجمالي الأصوات للأحزاب التي اجتازت نسبة الحسم، سيكون أقل، وفي حال كان السقوط من نصيب قائمتين، فإن هذا سيقلب كل التوزيعة التي تشير لها الاستطلاعات الأخيرة.

الليكود وحلفاؤه الفوريون

الليكود: برئاسة بنيامين نتنياهو، وتتوقع له استطلاعات ما بين ٢٩ إلى ٣١ مقعدا، علما أن الليكود فاجأ الاستطلاعات في كل واحدة من الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، بأن كانت قوته أعلى مما تنبأت بها الاستطلاعات الأخيرة قبل يوم الانتخابات.

«يمينا»: قائمة باتت تمثل حزبا واحدا يترأسه نفتالي بينيت، الذي انفصل قبل عامين عن حزبه «البيت اليهودي»، وشكّل قائمة مستقلة مع شريكته السياسية أييلت شاكيد، ولكن القائمة لم تجتز نسبة الحسم، بل لامستها، وعاد وبنى تحالفا في جولتي الانتخابات الأخيرتين، وفككه تمهيدا لهذه الانتخابات؛ ولكن وضعيته اليوم تختلف كليا عما كان قبل عامين، إذ تتوقع له استطلاعات الرأي من ٩ إلى ١١ مقعدا، وسيكون شريكا صعبا لنتنياهو في الحكومة، مع سقف مطالب عال، وفق التقديرات.

شاس: حزب المتدينين المتزمتين الحريديم لليهود الشرقيين، برئاسة آرييه درعي. وتتوقع له استطلاعات الرأي ٨ مقاعد بالمعدل، بدلا من ٩ مقاعد اليوم، ولكن هذا الحزب الذي ٧٠٪ من أصواته تأتي من جمهور الحريديم الشرقيين، يستفيد مثل قائمة الحريديم الأخرى، من التكاثر الطبيعي السنوي للحريديم، إذ أنه وفق التقديرات، فإن نسبة تكاثر الحريديم الشرقيين في حدود ٣,٥٪، مقابل ١,٤٪ لدى اليهود العلمانيين. وإذا ما هبطت قوة شاس بمقعد، فإن هذا قد يكون من الأصوات من خارج الحريديم، وبالذات من اليهود الشرقيين، من الشرائح الفقيرة والضعيفة.

يهدوت هتوراة: وهي قائمة تحالفية لحزبين، وعدة تيارات من المتدينين المتزمتين الحريديم لليهود الغربيين الأشكناز، وتمنحها استطلاعات الرأي ذات قوتها الحالية ٧ مقاعد، ولكن الاحتمال كبير بأن تستكمل هذه القائمة مقعدها الثامن، الذي خسرته في جولتي الانتخابات السابقتين، بفعل قانون احتساب فائض الأصوات.

واستنادا إلى تقدير أن التكاثر الطبيعي للحريديم الأشكناز يصل إلى ٤٪ سنويا، فإن هذه الزيادة من شأنها أن تعزز قوة قائمة يهدوت هتوراة التي ٩٥٪ من أصواتها تأتي من الحريديم، علما أن نسبة التصويت في أحياء وبلدات ومستوطنات الحريديم، تصل أحيانا إلى ٩٣٪، في حين أن نسبة التصويت العامة ما بين ٧١٪ إلى ٧٢٪، وبين اليهود العلمانيين حوالي ٦٨٪.

«الصهيونية الدينية»: قائمة تحالفية تضم حزب «الصهيونية الدينية» (التكتل القومي سابقا) برئاسة المستوطن بتسلئيل سموتريتش، مع حركة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإرهابية المحظورة. وهي قائمة تمثل التيار الاستيطاني الأشد تطرفا في اليمين الاستيطاني. وتتوقع لها غالبية الاستطلاعات حصولها على ٤ مقاعد، وهو تمثيل الحد الأدنى، بحسب نسبة الحسم. وفي بعض الاستطلاعات تحصل القائمة على ٥ مقاعد. والاعتقاد السائد، أنه في نهاية المطاف هذه القائمة ستعبر نسبة الحسم، أيضا لأن نسبة التصويت لدى جمهور المتدينين الصهاينة، وخاصة المسيسين منهم، والمستوطنين، تصل إلى ٨٨٪ بالمعدل، وهذا ما يعزز قوة هذا التيار مثل الحريديم، بأكثر من نسبته بين إجمالي ذوي حق الاقتراع.

القوائم المعارضة لاستمرار حُكم نتنياهو

في ما يلي القوائم المعارضة لاستمرار حكم نتنياهو، أو أنها لا تحسب نفسها على أي طرف، وتبقي بابها مفتوحا على الجميع، وسنرى كيف أن بينها تناقضات سياسية وفكرية ضخمة، لا يمكن التلاقي بينها، ونعرضها بحسب حجمها في استطلاعات الرأي.

«يوجد مستقبل»: برئاسة يائير لبيد، الذي خاض جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة ضمن تحالف «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس. وتمنح الاستطلاعات حزب «يوجد مستقبل» ما بين ١٨ إلى ٢٠ مقعدا. ويعلن رفضه الجلوس في حكومة بنيامين نتنياهو، وعلى الأغلب سيرفض فعلا، متعلما من تجربته مع نتنياهو في حكومته الثالثة (٢٠١٣- ٢٠١٥)، وأيضا من تجربة شريكه السابق بيني غانتس. ولكن حسب خارطة الاستطلاعات، فإن لبيد لا يمكنه تشكيل ائتلاف، في حال لم ينجح نتنياهو في تحقيق ٦١ مقعدا مع حلفائه الفوريين.

«أمل جديد لإسرائيل»: برئاسة جدعون ساعر، الذي انشق عن الليكود قبل نحو ٤ أشهر، وانتقل معه ٥ نواب، ٤ منهم حاليون وأحدهم سابق، بنيامين بيغن. وهو ينافس الليكود بمواقفه اليمينية الاستيطانية، وتتوقع له استطلاعات الرأي ما بين ٩ إلى ١٠ مقاعد، إذ تراجع بشكل دائم في استطلاعات الرأي العام منذ بدء الحملة الانتخابية، حيث بدأ مع ١٥ مقعدا، وقبل تقديم القوائم كان يحصل على ما بين ١٧ إلى ١٨ مقعدا.

القائمة المشتركة: وهي الجسم الأكبر الذي يمثل الفلسطينيين في إسرائيل، وتضم ثلاثة أحزاب، بعد خروج حزب منها، والأحزاب الثلاثة هي: الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ويترأس قائمتها النائب أيمن عودة الذي يحتل المقعد الأول. والتجمع الوطني الديمقراطي، الذي يترأس قائمته النائب سامي أبو شحادة، ويحل ثالثا، والحركة العربية للتغيير برئاسة النائب أحمد طيبي ويحل ثانيا في القائمة.

وتتوقع استطلاعات الرأي حصول القائمة المشتركة على ٨ مقاعد، وفي بعضها ٩ مقاعد.

«إسرائيل بيتنا»: برئاسة أفيغدور ليبرمان، وتجمع كل استطلاعات الرأي خلال كل الأسابيع الأخيرة على حصوله على ٧ مقاعد، ورغم مواقفه اليمينية الاستيطانية، إلا أنه يرفض المشاركة في حكومة الليكود طالما أنه يترأسها بنيامين نتنياهو كشخص.

العمل: فاجأ حزب العمل بعودته إلى الحلبة السياسية، بعد أن أظهرت كل استطلاعات الرأي العام حتى نهاية العام الماضي ٢٠٢٠، أنه لن يجتاز نسبة الحسم، ولكن انتخاب رئيسة جديدة له، ميراف ميخائيلي، وقائمة مرشحين جديدة، أعادته إلى الاستطلاعات وبتقدير حصوله على ٦ إلى ٧ مقاعد، جاءت على حساب قوائم، كانت تستفيد من زوال حزب العمل، مثل حزب «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس. كما انعكس الأمر سلبا على حزب ميرتس الذي يصارع نسبة الحسم.

«أزرق أبيض»: برئاسة بيني غانتس، وعلى الرغم من أنه يحصل في استطلاعات الرأي على ٤ مقاعد بمعنى أنه يتأرجح عند نسبة الحسم، إلا أن بعض الاستطلاعات تمنحه أحيانا ٥ مقاعد، بمعنى أنه متقدم على غيره من القوائم التي تصارع نسبة الحسم، ولكنه لم يخرج من احتمال عدم اجتيازها.

ميرتس: برئاسة نيتسان هوروفيتس، وهو الحزب الأكثر تأرجحا عند نسبة الحسم من بين الأحزاب الصهيونية، وإذا ما جمعنا معه حزب العمل، بحصولهما في العام ١٩٩٢ على ٥٦ مقعدا، حينما كانت تحولات سياسية لافتة في العمل في اتجاه ما يسمى «اليسار الصهيوني»، نستطيع أن نعرف حجم اندفاع الشارع الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد والاستيطاني. واستطلاعات الأيام الأخيرة منحت ميرتس ٤ مقاعد، تمثيل الحد الأدنى، ولكن هذا لا يُخرج القائمة من دائرة عدم اجتياز نسبة الحسم.

القائمة العربية الموحدة: الذراع البرلماني للحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، وفي الأسابيع السابقة كانت القائمة تتأرجح عند نسبة الحسم، ولكن في الأيام الأخيرة تم تثبيتها عند ٤ مقاعد. وهذه القائمة كما صرّح رئيسها لا تعد نفسها ضمن الكتل المحسوبة على معارضة استمرار حُكم نتنياهو، بل تبقي بابها «مفتوحا على الجميع»!

تتمة المنشور على الصفحة الأولى

الانتخابات الإسرائيلية: ظاهرها أزمة حزبية وباطنها تغيرات بنيوية!

مع نتنياهو وتحولهم إلى جزء أساس من معسكره بعد أن كانوا حتى سنوات التسعينيات يتنقلون بين ائتلافات الليكود والعمل وفق ما يحققون من مصالح لجمهورهم، هذا الوضع تغير تدريجياً، ويمكن أن نعزوه جزئياً إلى الصراع العلماني الديني خاصة المواجهة بين تيار «يوجد مستقبل» الذي رفع راية تجنيد الحريديم من جهة، وإلى سياسات التوطين الحكومية للحريديين من جهة أخرى، حيث تم في هذا الإطار بناء مستوطنات خاصة بهم بحيث باتوا يشكلون اليوم أكبر كتلة استيطانية (حوالي ٣٥٪). إلى جانب ذلك؛ فقد أسهم صعود قوة المتدينين الحريديم والتيار الديني القومي في زيادة معسكر اليمين من جهة، وفي تحويل الشرخ الديني العلماني الى شرخ أساس في المشهد الإسرائيلي من جهة أخرى.

٣ . طبيعة النظام الانتخابي المبني على التمثيل النسبي؛ وفق النظام الانتخابي الإسرائيلي يمكن لأي حزب أو قائمة تتجاوز نسبة الحسم، والتي تساوي ٣,٢٥٪ من الأصوات الصالحة، أن تدخل البرلمان، وهو ما يعني كثرة الأحزاب الصغيرة والمتوسطة وعدم تناسب قدرتها على التأثير مع حجمها الحقيقي. وإذا ما أخذنا بالحسبان أن أي ائتلاف يتشكّل يجب أن يحظى على الأقل بـ ٦١ مقعداً من [12] ، وأن الأحزاب الكبرى لم تعد كبرى بالمعنى الحقيقي، فإننا نكون أمام واقع يمكن لأي حزب مهما بدت مواقفه غريبة أو متطرفة أن يقرر مصير الدولة.

السياق العام الذي تجري فيه الانتخابات

تأتي الانتخابات الإسرائيلية على خلفية صيرورات متناقضة في المشهد الإسرائيلي تظهر فيها إسرائيل على المستوى الدولي كقوة إقليمية من جهة، ومن جهة أخرى تواجه أزمة داخلية سياسية عميقة. وترتبط صورة إسرائيل الخارجية بعوامل مختلفة منها تفوقها العسكري في سياق إقليم هش مُتنازع ومُتحارب وعدم وجود إزعاج حقيقي لسياستها الاستعمارية والاحتلالية في ظل انقسام فلسطيني ووجود سلطة ضعيفة لا تشكل تحديا حقيقيا. وقد عزّز وجود إدارة دونالد ترامب في السنوات الأربع الماضية وتماثلها المُطلق مع حكومة نتنياهو ووجهتها اليمينية الاستيطانية، صورة إسرائيل كقوة إقليمية تتصرّف تجاه محيطها وتجاه الفلسطينيين دون أي ضوابط أو محددات أو رادع، لكن هذه الصورة تتناقض مع الصورة الداخلية وحالة الانسداد والاستقطاب العميق التي تسود المشهد الإسرائيلي والأزمة السياسية المستمرة فيه منذ عامين. وينعكس هذا التناقض في القراءات الاستراتيجية التي نشرها معهد الأمن القومي الإسرائيلي للعام ٢٠٢٠ والتي خلصت إلى أنه ونتيجة تقاطع جائحة الكورونا وإسقاطاتها والأزمة السياسية المستمرة، فإن إسرائيل تواجه خطراً استراتيجياً داخلياً يُمكن أن يؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة وفقدان الثقة بها، وبحسب هذا التصوّر، فإن «النظام الإسرائيلي الداخلي» تحول ولأول مرة إلى مصدر للتهديدات والمخاطر التي قد تمسّ بالأمن القومي وتنخر «المناعة» الجماعية. [7]

وعلى عكس الانتخابات السابقة، تأتي هذه الانتخابات على خلفية انتهاء عهد ترامب حليف نتنياهو، وصعود صعود إدارة بايدن التي تُظهر بروداً واضحاً تجاه نتنياهو، حيث يشكل سقوط ترامب خسارة سياسية وشخصية لنتنياهو؛ إذ لعب ترامب خلال الدورات الانتخابية الثلاث الماضية دور الصديق والحليف الأكبر لنتنياهو، وتجنّد بشكل واضح لصالح نتنياهو عبر تقديم «العطايا والهدايا» من قبيل الاعتراف بالسيادة على الجولان، وطرح صفقة القرن في أوج المعارك الانتخابية من أجل تعزيز فرص نتنياهو في الفوز. [8] كما لعب دوراً حاسماً في إنجاز اتفاقيات التطبيع- «اتفاقيات أبراهام»- التي شكّلت نجاحاً لنهج نتنياهو من حيث قلب معادلة التسوية الإقليمية، من الأرض مقابل السلام إلى السلام مقابل التطبيع، وتذييل القضية الفلسطينية في العلاقات الإقليمية بعد أن كان حلّها يعتبر شرطاً لاتفاقيات السلام والتطبيع كما جاء في المبادرة العربية للسلام.

ومع خسارة نتنياهو لترامب، والإسقاطات المترتبة على ذلك خاصة فيما يتعلق بانتهاء عصر التماثل المطلق مع الإدارة الأميركية، يسعى نتنياهو إلى الاستفادة من مصدر قوة بديل لتعزيز صورته كقائد استثنائي، وهو دور من نجح في توفير لقاح فايزر [9] وأسهم في وضع إسرائيل على خطى الخروج من الجائحة قبل غيرها من دول العالم، وقد وضعت حملة التطعيمات التي بدأت إسرائيل بتنفيذها منذ كانون الأول ٢٠٢٠ إسرائيل في مقدمة الدول الغربية في مواجهة الجائحة. يُشار إلى أن الاتفاق مع فايزر جاء بعد تحدّث نتنياهو مع رئيس شركة فايزر ألبرت بورلا والاتفاق على أن يتم توفير اللقاح لإسرائيل- رغم أنها لم تكن من الدول التي تعاقدت مسبقاً مع الشركة- في مقابل استخدامها كمختبر تجريبي لنجاعة التطعيم وتطويره، [10] وفي هذا السياق، هناك من ادّعى أن نتنياهو استعاض عن خسارة ترامب بألبرت بورلا، رئيس فايزر، من أجل تعزيز حملته الانتخابية.

اختلاط المشهد الحزبي

إلى جانب مستجدّات المشهد الدولي من حيث انتهاء عهد ترامب وصعود إدارة بايدن؛ اتفاقيات التطبيع ومعانيها؛ ومسعى نتنياهو لاستخدام دوره في توفير اللقاح لتعزيز حملته الانتخابية، تجري هذه الانتخابات على خلفية مستجدّات مهمة في المشهد الحزبي-السياسي الداخلي ستلعب دوراً في تحديد نتائج الانتخاب. أهم هذه المستجدات تتمثّل في تفكّك تحالفات مركزية وصعود قوى منافسة من اليمين، وإعادة تموضع بعض القوى بما يخلط الأوراق تماماً.

بالنسبة للأولى، فإن أهم التحالفات التي تفككت هي «أزرق أبيض»، والقائمة المشتركة بعد خروج القائمة الموحدة برئاسة منصور عباس منها، وانفصال جدعون ساعر عن الليكود وخوض الانتخابات بقائمة يمين منافسة (أمل جديد). في المقابل تخوض عدّة أحزاب الانتخابات وحدها ما يضعها في دائرة خطر عدم تجاوز نسبة الحسم وهو ما سيؤثر بشكل مباشر على فرص تشكيل ائتلاف حكومي. وتقع في دائرة الخطر هذه كل من أحزاب ميرتس، «أزرق أبيض»، القائمة الموحدة من جهة، وقائمة التحالف الاستيطاني الذي يجمع قائمة بن غفير الكهانية وسموتريتش الذي يُحسب على الاستيطان الديني المتزمّت (الحرديليم [11]*).

أهم مستجدات المشهد الانتخابي

تفكّك تحالف «أزرق أبيض» وانفصال ساعر عن الليكود: لاحقاً لتوافق غانتس على الدخول في ائتلاف حكومي مع نتنياهو بعد الانتخابات الأخيرة، تفكّك تحالف «أزرق أبيض» الذي شكل أكبر جسم معارض وأكثر القوائم تهديداً لحكم نتنياهو. وقد جاء تفككه بعد انسحاب غابي أشكنازي وموشيه يعلون من المشهد السياسي، وعودة قائمة «يش عتيد» بزعامة يائير لبيد لخوض الانتخابات وحدها، إضافة إلى خوض «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس الانتخابات منفرداً. وفيما تتوقع الاستطلاعات المختلفة أن تتحول «يش عتيد» إلى أكبر الأحزاب في المعارضة وهناك من يتوقع أن تحصل على ١٨-٢٠ مقعداً، فإن الاستطلاعات تتوقع ألا تحصد قائمة «أزرق أبيض» بزعامة غانتس أكثر من ستة مقاعد أو حتى ألا تعبر نسبة الحسم. ومقابل تفكّك «أزرق أبيض» يخوض جدعون ساعر الذي انشقّ عن الليكود الانتخابات في قائمة تنافس نتنياهو من يمينه، ويمثّل ساعر التيار اليميني الأيديولوجي الصلب في الليكود ومن المتوقع أن يحصل على مقاعده من مصوتي اليمين الذين يُعارضون نتنياهو لأسباب تتعلّق بنهجه وبكونه يخضع لمحاكمة في قضايا فساد. بالإضافة إلى ذلك، يطرح نفتالي بينيت من خلال قائمة «يمينا» نفسه بوصفه مرشحاً لرئاسة الحكومة، ويرفض الالتزام بالذهاب إلى ائتلاف يقوده نتنياهو. ويمكن التلخيص أن من أهم ارهاصات تفكّك «أزرق أبيض» وإقامة «أمل جديد» وخروج «يمينا» من معسكر نتنياهو، وظهور قوى معارضة لنتنياهو متوزعة على تكتلات صغيرة ومتوسطة، تراجع قوة الليكود مع توقع بقائه الحزب الأكبر.

في حين تميزت جولات الانتخابات الثلاث السابقة بوجود منافسة على رئاسة الحكومة بين مرشحين اثنين هما غانتس ونتنياهو، فإن هذه الانتخابات تتميز بوجود عدّة مرشحين، كل يطرح نفسه بديلا لنتنياهو دون أن يكون بالفعل لأي منهم رصيد انتخابي يُمكّنه وحده من تهديد حكم نتنياهو؛ حيث يطرح كل من يائير لبيد الذي يعتبر ممثلاً للوسط و«اليسار»، ونفتالي بينيت (ممثل اليمين الاستيطاني)، وجدعون ساعر (ممثل اليمين الصلب الجابوتنسكي)، أنفسهم كمرشّحين منافسين لرئاسة الحكومة يرغبون في استبدال نتنياهو. وهذه هي أول مرة يتم فيها تحدي نتنياهو من منافسين من اليمين بشكل مباشر، وطالما أن الصراع الأساس في هذه الانتخابات يدور بين معارضي ومؤيدي نتنياهو وليس حول أسئلة مرتبطة بقضايا أيديولوجية، فإنه من ضمن السيناريوهات الممكنة هو أن تتحالف قوائم من اليمين والوسط واليسار من أجل استبداله، ويرتبط الأمر بشكل كامل هنا بحجم ما يُمكن أن تحقّقه هذه التكتلات وبإمكانية تجاوز أحزاب كميرتس و«أزرق أبيض» نسبة الحسم.

تفكّك المشتركة؛ خروج الموحدة وفتح آفاق لتحالفها مع نتنياهو: على الجانب الآخر من المشهد خلط تفكّك القائمة المشتركة بعد انسحاب القائمة الموحدة منها الأوراق في مشهد التحالفات الممكنة. إذ أن التوقعات من الكتل العربية سواءً في قائمة مشتركة أو أحزاب منفصلة إما أن تمتنع عن التوصية على أحد المرشحين أو توصي في حالات معينة لصالح المعارضة وهو ما حدث حين أوصت المشتركة في الانتخابات السابقة على غانتس لتشكيل الحكومة، وقد جاءت التوصية هذه نتيجة لرغبة المشتركة في المساهمة في إسقاط نتنياهو، وبمثابة اختيار الأقل سوءاً.

لقد قلب إعلان القائمة الموحدة المشهد رأساً على عقب مع إبداء رغبتها بتبني نهج «جديد» يعتمد على فتح الباب أمام التعاون مع نتنياهو بحجّة تحقيق إنجازات للمواطنين العرب بغضّ النظر عن القضايا القومية، معلّلةً ذلك بأن الموحدة ليست في جيب أحد، كما يستتر خطاب انسحاب الموحدة خلف قضايا مرتبطة بمعارضتها موقف المشتركة من قضايا اجتماعية كدعم بعض أعضائها لقانون يمنع علاجات التحويل لجماعة الميم (LGBT). ويعلّل عدّة مراقبين قطع منصور عباس رئيس القائمة الموحدة الخطوط الحمراء التي التزمت بها القوائم العربية برفض التعاون مع اليمين بوجود تفاهمات مع نتنياهو. وفي حال نجحت القائمة الموحدة في عبور نسبة الحسم، فإن دعمها لحكومة برئاسة نتنياهو كما يبدو لم يُعد مجرّد تكهنات خيالية، ويمكن أن يؤدي إلى أن تقام حكومة يمين ولأول مرة بدعم قائمة عربية؛ هذا الدعم لن يتم بالضرورة من خلال انضمام أو تصويت الموحدة على ائتلاف بزعامة نتنياهو، بل امتناعها عن التصويت ضده. وهنا، لا بدّ من التوضيح أن إقامة الائتلاف الحكومي يشترط أغلبية عادية ولكن إسقاط الحكومة بتصويت نزع الثقة يشترط أغلبية ٦١ عضو على الأقل،[12] في هذا السياق، إذا كان للموحدة ٤ مقاعد وتمكّن نتنياهو من تأمين ٥٧ صوتا لحكومته فإن مجرد عدم تصويت الموحدة ضد الائتلاف يعني إنجاحه.

انتقال نتنياهو من استراتيجية التحريض على العرب إلى مغازلتهم: تميّزت الحملات الانتخابية السابقة لنتنياهو بالتحريض الشديد ضد المواطنين العرب ونزع شرعيتهم ومهاجمة القائمة المشتركة، في المقابل تتميز حملة نتنياهو الحالية بالانتقال من استراتيجية التحريض التي تهدف لرصّ اليمين وراءه عبر موضعة نفسه بمواجهة التهديد الذي يمثّله المواطنون العرب واتهام كل من يعارضه بأنه يساري (بما في ذلك ليبرمان) إلى تبنّي استراتيجية مغازلة الصوت العربي من خلال القيام بزيارات متتالية إلى قرى ومدن عربية وإعلان أنه لا يعادي العرب بل يعادي تيارات معينة تقف ضد «دولة إسرائيل»، وحوّل التواصل مع القائمة الموحدة إلى مطية للتدليل على أنه لا يعادي القيادات العربية. وتشير القراءات المختلفة إلى أن نتنياهو استنتج أن استمرار استراتيجية التحريض على العرب يأتي بثمار عكسية كما حدث في الانتخابات الأخيرة؛ حيث أسهم تحريضه بارتفاع نسبة التصويت عند العرب وحصول القائمة المشتركة على ١٥ مقعداً، لذلك، فان استراتيجيته الحالية تعتمد على إضعاف القوة التمثيلية للعرب من خلال: أولا، تفكيك المشتركة وقد نجح في ذلك عبر التواصل مع القائمة الموحدة من خلال منصور عباس؛ ثانياً، خفض نسبة التصويت عند العرب عبر الامتناع عن التحريض؛ وثالثاً، الحصول على مقعد (وهناك من يعتقد اثنين) لصالح الليكود من الأصوات العربية عبر الوعود التي يوزعها من حيث مواجهة العنف الذي يشكّل أكبر قضية حارقة تقلق المصوت العربي ورفع الميزانيات والاستثمار بالاقتصاد. من المهم الاشارة هنا إلى أن سعي الأحزاب الصهيونية إلى وضع مرشحين عرب، ومن النساء بشكل خاص، في قوائمها الانتخابية يأتي من أجل استمالة أصوات العرب من جهة، ومن أجل الظهور بمظهر ليبرالي من جهة أخرى. وقد برز بشكل خاص هذا التوجه في ميرتس وحزب العمل وسبقهم في ذلك «يش عتيد».

خاتمة

يدّعي البعض أن بنيامين نتنياهو الذي يواجه محاكمة في قضايا فساد، وفي ظلّ عدم قدرته على حسم الانتخابات لصالحه، وعدم نجاحه في تمرير القانون الفرنسي الذي يضمن عدم محاكمة رئيس حكومة خلال شغله لمنصبه، قد حول الانتخابات المتكررة إلى أداة تضمن بقاءه رئيساً لحكومة انتقالية، ومن غير المتوقع أن تحقق الانتخابات المُقبلة اختراقاً حاسماً في الانسداد السياسي الحزبي.

ومما لا شك فيه أن عوامل عديدة ستحدّد شكل الائتلاف الممكن وفرصه؛ من بينها نسبة التصويت العامة ونسبة التصويت بين العرب؛ عدد المقاعد التي سيحصل عليها كل من بينيت وساعر، وهل ستكون أقل من عشرة أم أكثر؟ الأحزاب التي ستتجاوز نسبة الحسم والتي لن تتجاوزه، خاصة في طرفي الخارطة؛ قائمة بن غفير- سموتريتش الكهانية من اليمين، وميرتس و«أزرق أبيض» والموحدة على الطرف المقابل.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا نُسقط إمكانية زعزعة معسكر بنيامين نتنياهو من حيث موقف أحزاب الحريديين؛ إذ أن هناك ايماءات خاصة من حزب يهدوت هتوراة تُشير إلى أنه لا يلغي إمكانية التحالف مع ساعر إن كان ذلك سيمنع الذهاب إلى انتخابات خامسة.

إجمالاً، فإن الانتخابات الإسرائيلية الحالية تتمحور حول نتنياهو أساساً، وينقسم المشهد الحزبي وفق الموقف منه، ما بين مؤيد ومعارض له، وفي ظلال هذه المعركة الأساسية تجري تحالفات وتُعقد صفقات مختلفة، وتغيب عن النقاشات للوهلة الأولى وبشكل كامل تقريباً مسألة الاحتلال والصراع والتسوية، لكن المتمعن في خارطة الأحزاب المتنافسة يستشعر حضورها الطاغي الذي لم يعد يحتاج إلى الخطابة، وذلك عبر تحول الفكر الاستيطاني الى جزء من الفكر المكرس لليمين الذي يتوقع أن يحصد ٨٠ مقعداً، وتحول القضايا التي كانت مرّة خلافية إلى محلّ إجماع؛ الإجماع بين الأوساط المركزية على أن القدس الموحدة هي عاصمة إسرائيل الأبدية، وعلى معارضة تفكيك المستوطنات، وعلى التوافق على ضمّ منطقة الأغوار، وعلى بنية إسرائيل كدولة يهودية، وعلى رفض عودة اللاجئين. في هذا السياق، فإن عجلة الاستيطان وفرض الوقائع الاستعمارية على الأرض وحدها تستمرّ بالعمل دون أي عائق على الرغم من كل الصراعات الداخلية.

هوامش

1. معطيات حول الحملة الانتخابية لانتخابات 2021، المعهد الإسرائيلي للديمقراطية: http://bit.ly/3sftJXG
2. تنقسم الحركة الاسلامية في الداخل بين تيار الإسلامية الشمالية الذي يقوده الشيخ رائد صلاح وهو تيار يعارض المشاركة في انتخابات الكنيست، وقد تم حظره وإخراجه عن القانون من قبل إسرائيل، ويتم ملاحقة نشطائه، ويقبع حاليا الشيخ رائد في السجن الانفرادي، ويقابل هذا التيار الحركة الإسلامية المعروفة بالجنوبية التي تشارك في انتخابات الكنيست وتتبنى موقفاً براغماتياً.
3. حول التُهم الموجهة لنتنياهو: https://bit.ly/3lPsfBf
4. من أهم منظّريها أفيشاي بن حاييم وغادي تاوب، أنظر مثلاً مقابلة بن حاييم: https://bit.ly/3d1lhUC.
5. نص خطاب رؤوفين ريفلين: https://bit.ly/38ZQzuT
6. أساف فيننغر وإليران زرد. 2019 بنية جهاز التعليم: تشريعات مركزية ومعطيات عامة. معهد البحث والمعلومات، الكنيست، 2019: https://bit.ly/31cqDYp
7. لمشاهدة التقدير كاملاً: https://bit.ly/315KwjX.
8. تزامن الاعتراف الأميركي بسيادة إسرائيل على هضبة الجولان، وطرح صفقة القرن، مع المعركتين الانتخابيتين الثانية والثالثة على التوالي.
9. نص الاتفاق مع فايزر كاملاً: http://bit.ly/3r5kMPr.
10. تم التوصل للاتفاق مقابل أن تكون إسرائيل حالة دراسة أو "حقل تجربة للتطعيم" للمزيد: http://bit.ly/3f0bWjv
11. * الحرديليم هم فئة من المتدينين المتزمتين دينياً ومتعصّبين قومياً، وتسميتهم مأخوذة من الدمج بين الحريدي والقومي، ويعد سموتريتش من الممثلين لهم في الكنيست.
12. قانون أساس الحكومة: http://bit.ly/3cQbNfO.

استطلاع خاص عشية الانتخابات: التشدّد اليمينيّ غالبٌ في المواقف السياسية!

كتب سليم سلامة:

بالرغم من الادعاء، الذي يتكرر في إسرائيل في الأشهر الأخيرة، بأنّ معركة الانتخابات الحالية للكنيست الإسرائيلي الـ ٢٤ تنحصر بين معسكرين اثنين، هما معسكرا إمّا «نعم لبيبي» وإما «لا لبيبي» - أي، بين مؤيدي رئيس الحكومة الحالية ورئيس حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، من جهة، وبين معارضيه من جهة أخرى، إلا أن الجمهور الإسرائيلي عموماً يؤكد أنه سيصوّت حسب المواقف والبرامج التي تطرحها الأحزاب السياسية والقوائم الانتخابية المختلفة المشاركة في الانتخابات، وليس حسب اعتبارات شخصية. هذا أحد الاستنتاجين المركزيين اللذين الذي يمكن استخلاصهما بوضوح من نتائج استطلاعيّ الرأي الأخيرين اللذين أجراهما «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» خلال الأسابيع الأخيرة، عشية الانتخابات التي ستجرى يوم غد الثلاثاء ٢٣ آذار - استطلاع «الصوت الإسرائيلي لشهر شباط ٢٠٢١»، الذي نُشرت نتائجه في مطلع آذار الجاري، ثم استطلاع رأي ثانٍ، استثنائيّ، نشرت نتائجه يوم ١٤ الجاري. أما الاستنتاج الثاني فهو أن ثمة مسافة غير قصيرة تفصل بين مواقف الأحزاب في القضايا المركزية وبين مواقف المصوتين لهذه الأحزاب، ما يعني أن لا تجانس ولا انسجام دائماً بين موقف الحزب في قضية معينة وموقف المصوتين له، أو بعضهم على الأقل.

تم في الاستطلاع الثاني، غير العادي والذي نعرض هنا أبرز نتائجه، حاول «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» تقصّي مواقف الناخبين الإسرائيليين في القضايا المركزية المطروحة على جدول الأعمال الإسرائيلي (وإن تكن غير مطروحة للنقاش بصورة واضحة في السجال الانتخابي الحالي)، تحديد القضايا التي يتفق بشأنها أوسع قطاع من المصوتين لأحزاب مختلفة وتشكل قاسماً مشتركاً بينهم، مقابل القضايا التي يختلف المصوتون للأحزاب المختلفة حول الموقف منها.

أما القضايا المركزية التي اختار استطلاع الرأي فحص مواقف الناخبين بشأنها فهي: القضية السياسية ومستقبل «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية)؛ دمج مواطني إسرائيل العرب؛ الفصل بين السلطات؛ الفساد السلطوي؛ الدين والدولة (فصل الدين عن الدولة)؛ والمساواة الاجتماعية. وقد بيّن تحليل نتائج هذا الاستطلاع أن مواقف الناخبين، في القضايا المركزية المذكورة، بعيدة عن مواقف الأحزاب التي ينوون التصويت لها ولا تنسجم معها.

أغلبية تؤيد الضم وتعارض إخلاء المستوطنات

تشكل القضية السياسية، التي تشمل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وآفاق حله السلميّ ومستقبل الضفة الغربية والمستوطنات الإسرائيلية فيها، القضية الخلافية الأساسية في المجتمع الإسرائيلي منذ سنوات عديدة حتى غدت «الحدّ الفاصل والمُميّز» الأبرز، إن لم يكن الوحيد، بين «يمين» الخارطة السياسية - الحزبية الإسرائيلي و«يسارها» و«وسطها».

تقصى الاستطلاع مواقف الجمهور / الناخبين في هذه القضية من خلال ثلاث مقولات تجسد ثلاثة مواقف سياسية مختلفة، كان على المشارك في الاستطلاع اختيار مدى قبوله بكل واحدة منها، وهي: ١. ينبغي بسط السيادة الإسرائيلية على كامل مناطق «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) في أسرع وقت ممكن؛ ٢. ينبغي على الحكومة التي سوف تتشكل بعد الانتخابات الوشيكة الدفع والعمل من أجل تحقيق حل «دولتين للشعبين»؛ ٣. يُحظر قبول أو ترويج اتفاق سياسي يشمل إخلاء يهود من منازلهم في «يهودا والسامرة»، أي من المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. من الواضح، بالطبع، أن القبول بالمقولتين الأولى والثالثة يعكس موقفاً سياسياً صقرياً، يمينياً متشدداً، بينما يعكس القبول بالمقولة الثانية موقفاً سياسياً حمائمياً، سلامياً أو «يسارياً».

بينت نتائج الاستطلاع أن أكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي (٥٤٪ منه) يؤيد بسط السيادة الإسرائيلية على كامل مناطق الضفة الغربية، في أسرع وقت ممكن، بينما يعتقد نحو نصفه الآخر (٤٤٪) أن على الحكومة الدفع نحو تحقيق حل الدولتين للشعبين، بينما قال أكثر من النصف (٥٨٪) إنهم يعارضون إخلاء اليهود من منازلهم في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. معنى هذه النتائج أن المعدّل العام بين الجمهور الإسرائيلي يميل نحو التشدد اليميني.

في توزيعة المشاركين في الاستطلاع حسب الأحزاب السياسية، تدل النتائج على أن المصوتين لأحزاب جناح «الوسط - يسار» في الكنيست الإسرائيلي («يوجد مستقبل»/ «يش عتيد»، العمل، ميرتس، «أزرق أبيض»، القائمة المشتركة والقائمة العربية الموحدة) هم أصحاب الموقف «الحمائمي»، «اليساري»، بينما المصوتون لأحزاب جناح اليمين هم أصحاب الموقف «الصقري»، اليميني المتشدد وأكثر هؤلاء تطرفاً هم مصوتو الأحزاب التي تنضوي تحت لواء «الصهيونية الدينية». فقد تبين من النتائج أن أدنى مستوى من التأييد لحل الدولتين للشعبين هو بين المصوتين لأحزاب الصهيونية الدينية (٣٪ فقط)، بينما قال ٢٤٪ من المصوتين لأحزاب اليهود الحريديم إنهم يؤيدون فكرة تقدم الحكومة الإسرائيلية المقبلة نحو هذا الحل. وبين المصوتين لحزبيّ اليمين الأساسيين، الليكود بزعامة نتنياهو و«أمل جديد» (الحزب الجديد بزعامة الوزير السابق المنشق عن الليكود، جدعون ساعر)، كانت النتائج على النحو التالي: ٣٩٪ من مصوتي الليكود و٤٧٪ من مصوتي «أمل جديد» يؤيدون هذا الحل مقابل ٥٢٪ و٥٣٪، على التوالي، يعارضونه.

تبيّن في أحزاب «اليسار - الوسط»، أن التأييد الأوسع لفكرة حل الدولتين هو بين مصوتي ميرتس (٩٢٪)، ثم القائمة المشتركة (٨٢٪)، ثم العمل (٧٦٪) و«يوجد مستقبل» (٧٢٪)، ثم «أزرق أبيض» (٥٠٪).

تؤيد الأغلبية الساحقة من مصوتي الأحزاب اليمينية ضم كامل المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية إلى إسرائيل وبسط سيادتها عليها: ٩٧٪ من مصوتي الأحزاب الصهيونية الدينية، ٧٨٪ من مصوتي «إلى اليمين» («يمينا»، بزعامة نفتالي بينيت)، ٧٢٪ من مصوتي شاس، ٧٠٪ من مصوتي «إسرائيل بيتنا» («يسرائيل بيتينو»، بزعامة أفيغدور ليبرمان). بينما كانت نسبة مؤيدي الضم بين مصوتي الليكود، «أغودات يسرائيل» (الحريديم الغربيون) و«أمل جديد» ٥٩٪ و٥٦٪ و٤٧٪ على التوالي.

في المقابل، كانت نسبة مؤيدي الضم بين مصوتي أحزاب «اليسار - وسط» على النحو التالي: ميرتس والقائمة المشتركة - ١١٪، العمل - ١٧٪، «يوجد مستقبل» - ٢٤,٥٪.

العرب في إسرائيل - ديمقراطية، دمج وفصل

تقصى الاستطلاع آراء الجمهور ومواقفه تجاه المواطنين العرب في دولة إسرائيل من خلال ثلاث مقولات، هي: ١. نظام الحكم في إسرائيل هو ديمقراطيّ، بما في ذلك للمواطنين العرب أيضاً؛ ٢. ينبغي زيادة عدد العرب العاملين في القطاع العام (قطاع خدمات الدولة) بما يتلاءم مع نسبتهم من مجمل السكان في إسرائيل؛ ٣. من الأفضل أن يجري الفصل التام بين اليهود والعرب في إسرائيل وأن تعيش كل مجموعة منهما على انفراد.

تبين من الإجابات على المقولة الأولى أن الرأي السائد بين الجمهور هو أن نظام الحكم في إسرائيل هو نظام ديمقراطي للجميع، بمن في ذلك للمواطنين العرب أيضاً. أما المقولة الثانية، بشأن زيادة عدد العرب العاملين في القطاع العام، فقد تبين أن نحو نصف الجمهور الإسرائيلي فقط يؤيدون ذلك، بينما يعارضه النصف الآخر. وأما المقولة الثالثة، بشأن الفصل بين اليهود والعرب، فقد قال نحو ثُلث المشاركين في الاستطلاع إنهم يؤيدون هذا الفصل فعلياً.

في توزيعة الإجابات على هذه المقولة حسب الميل الانتخابي للمشاركين في الاستطلاع، تبين أن ثمة فوارق طفيفة نسبياً بين المصوتين للأحزاب المختلفة في هذا المجال، باستثناء مصوتي أحزاب الصهيونية الدينية الذين أبدوا معارضة شديدة جداً لتوسيع دمج العرب في المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته الرسمية، في الطرف الأول، مقابل مصوتي ميرتس والقائمة المشتركة الذين أبدوا تأييداً شديداً جداً لهذا الدمج، في الطرف الآخر.

كذلك الحال، أيضاً، في الإجابات على المقولتين الأخريين، إذ بينت النتائج أن مصوتي الأحزاب اليمينية إجمالاً هم المؤيدون، بقوة، للمقولات الأولى والثالثة (الديمقراطية والفصل) والمعارضون، بالقوة ذاتها، للمقولة الثانية (دمج العرب)؛ بينما كان مصوتو أحزاب «اليسار - الوسط» الأكثر تأييداً للمقولة الثانية والأشدّ معارضة للمقولتين الأخريين، الأولى والثالثة. وقد وجدت النتائج أن ثمة بين مصوتي الأحزاب الدينية اليهودية (سواء الصهيونية منها أو الحريدية) أغلبية كبيرة مؤيدة للفصل بين اليهود والعرب في إسرائيل، بينما تؤيده أقلية من بين مصوتي أحزاب «اليسار - الوسط» («يوجد مستقبل»، «أزرق أبيض»، العمل وميرتس)، إضافة إلى مصوتي القائمة المشتركة و«أمل جديد». أما بين مصوتي الليكود و«إسرائيل بيتنا»، فتحظى فكرة الفصل هذه بتأييد نصفهم، تقريباً.

تؤيد الأغلبية الساحقة من بين مصوتي «اليسار - الوسط» والقائمة المشتركة زيادة نسبة العرب في القطاع العام، بما يتلاءم مع نسبتهم العامة من بين السكان، كما يؤيدها أيضًا نحو نصف المصوتين لأحزاب الليكود، «أمل جديد»، «إسرائيل بيتنا»، «أزرق أبيض» ويهدوت هتوراه، بينما تؤيدها قلة ضئيلة فقط من مصوتي شاس، «إلى اليمين» والصهيونية الدينية.

الفصل بين السلطات وتعزيز الرقابة البرلمانية

في استطلاع آراء الجمهور حول مسألة الفصل بين السلطات، والتي كانت في صلب خلافات وأزمات سياسية عديدة نشبت في إسرائيل خلال الفترة الأخيرة، استخدم معدّو الاستطلاع ثلاث مقولات هي: ١. يجب زيادة عدد وقوة السياسيين في لجنة تعيين قضاة المحاكم (للسياسيين في اللجنة اليوم ٤ أعضاء من أصل تسعة، هم: وزيران أحدهما وزير العدل الذي يترأس اللجنة أيضاً، عضوا كنيست واحد من الائتلاف وآخر من المعارضة)؛ ٢. يجب أن تتمتع المحكمة العليا بصلاحية إلغاء قوانين سنّها الكنيست، إذا ما اتضح أن هذه القوانين تتعارض مع مبادئ النظام الديمقراطي والحريات والحقوق الأساسية، وفي مركزها الحق في حرية التعبير والحق في المساواة أمام القانون؛ ٣. يجب تعزيز قدرة السلطة التشريعية (الكنيست) على ممارسة الرقابة الفاعلة على السلطة التنفيذية (الحكومة).

بينت النتائج في هذا المجال أن ثمة أغلبية بين الجمهور الإسرائيلي تعتقد بأنه ينبغي تعزيز وتشديد رقابة الكنيست على الحكومة وبأن المحكمة العليا يجب أن تكون مخولة، بالقانون، صلاحية إلغاء قوانين سنّها الكنيست في حال تعارض هذه القوانين مع مبادئ النظام الديمقراطي والحقوق الأساسية، بينما قالت أقلية فقط (٤٠٪) إنها تؤيد زيادة تمثيل السياسيين في لجنة تعيين القضاة.

تعني هذه النتائج بشأن المقولات الثلاث المذكورة أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تؤيد المحافظة على مبدأ الفصل بين السلطات وتعميق هذا الفصل على أرض الواقع. لكن في التوزيعة حسب الأحزاب، تشير النتائج إلى أن الأحزاب التي تؤيد غالبية المصوتين لها تقليص هذا الفصل إلى الحد الأدنى هي: الليكود، إلى اليمين، الصهيونية الدينية وأحزاب الحريديم؛ بينما نجد في الطرف المقابل، المعاكس، أن الأحزاب التي تؤيد أغلبية المصوتين لها تعميق هذا الفصل وتوسيعه هي: ميرتس، العمل، «يوجد مستقبل»، «أمل جديد» و«إسرائيل بيتنا».

فيما يتعلق بلجنة تعيين القضاة وحصة السياسيين فيها، بينت النتائج أن مصوتي أربعة أحزاب (هي: الصهيونية الدينية، إلى اليمين، يهدوت هتوراه والقائمة المشتركة) بصورة أساسية هم الذين يؤيدون زيادة قوة السياسيين في هذه اللجنة؛ بينما يبدي مصوتو أحزاب «اليسار - الوسط»، وكذلك مصوتو «إسرائيل بيتنا» و«أمل جديد»، نسبة التأييد الأعلى لمنح المحكمة العليا صلاحية قانونية لإلغاء قوانين سنها الكنيست.

لكن اللافت للانتباه أن ثمة اتفاقاً واسعاً بين مصوتين لجميع الأحزاب على ضرورة تعزيز وتعميق الرقابة البرلمانية (من جانب الكنيست) على السلطة التنفيذية (الحكومة)، إذ يحظى هذا بتأييد الأغلبية بين المصوتين لجميع الأحزاب السياسية.

التشدّد حيال المتورطين في الفساد السلطوي

استخدم معدّو الاستطلاع، بغرض استجلاء مواقف الجمهور الإسرائيلي بشأن الفساد السلطوي، الذي يشكل أحد القضايا الأبرز، إن لم يكن أبرزها على الإطلاق، في السجال الانتخابي خلال الجولات الانتخابات الأخيرة للكنيست، ثلاث مقولات هي: ١. يجب تشريع قانون يقضي بمنع شخص قُدِّمت بحقه لائحة اتهام بشبهات الفساد من الترشح لعضوية الكنيست أو إشغال منصب وزير (حسب القانون الإسرائيلي: عضوية الكنيست ليست شرطاً لإشغال منصب وزاري)؛ ٢. يجب تشريع قانون يقضي بمنع شخص أدين بارتكاب مخالفة جنائية من الترشح لعضوية الكنيست أو إشغال منصب وزير؛ ٣. يجب أن تتبنى إسرائيل القانون الفرنسي الذي يقضي بمنع إجراء تحقيق جنائي مع رئيس الحكومة طالما هو في منصبه.

نحو ثلثيّ المشاركين في الاستطلاع (٥٨٪) يؤيدون منع شخص قُدمت ضده لائحة اتهام جنائية بشبهات الفساد من الترشح لعضوية الكنيست أو إشغال منصب وزير. وأعربت نسبة أعلى من تلك من بين المشاركين (٧٣٪) عن تأييد منع شخص أدين بمخالفة جنائية من الترشح لعضوية الكنيست وإشغال منصب وزير. كذلك أعربت أغلبية (٥٧٪) عن معارضتها لتبني القانون الفرنسي الذي يمنع إجراء تحقيق جنائي مع رئيس الحكومة إلا بعد إنهائه مهام منصبه.

مع ذلك، يفيد تحليل النتائج حسب القصد من وراء التصويت بأن المواقف حيال الفساد السلطوي تقسم الجمهور الإسرائيلي بصورة واضحة: مصوتو شاس، يهدوت هتوراه، الليكود وأحزاب الصهيونية الدينية أكثر تأييداً من الآخرين لتقليص وتخفيف العقوبات بحق المتورطين في قضايا الفساد السلطوي، على العكس من مصوتي أحزاب «اليسار - الوسط» («يوجد مستقبل»، العمل، «أزرق أبيض»، ميرتس) و«أمل جديد» و«إسرائيل بيتنا». وفي هذا السياق، يبرز حزب «إلى اليمين» بزعامة نفتالي بينيت، الذي يتبنى مصوتوه في هذه القضية تحديداً، وخلافاً للقضايا الأخرى جميعها، موقفاً هو أقرب إلى موقف أحزاب «اليسار - الوسط» منه إلى موقف أحزاب اليمين الأخرى، وفي مقدمتها الليكود: غالبية مصوتي «إلى اليمين» (٥٣٪) يعارضون سن القانون الفرنسي، مقابل أغلبية مؤيدين (٥٧٪) بين مصوتي الليكود؛ غالبية مصوتي «إلى اليمين» (٥٨٪) يؤيدون منع شخص قُدمت لائحة اتهام جنائية بحقه من الترشح لعضوية الكنيست أو إشغال منصب وزير، مقابل أغلبية (٥٦٪) من مصوتي الليكود يعارضون هذا المنع.

المساواة الاجتماعية و«قانون القومية»

لفحص مواقف الناخبين الإسرائيليين من قضايا المساواة الاجتماعية، سأل معدّو الاستطلاع المشاركين فيه: ١. هل يتوجب على كل ابن/ ابنة ١٨ عاماً أن «يقدم خدمة للدولة لفترة ما»، في نطاق الجيش أو «الخدمة الوطنية» أو «الخدمة المدنية»؟؛ ٢. هل ينبغي منح الأزواج المثليين (رجلان أو امرأتان) الحقوق ذاتها الممنوحة للأزواج غير المثليين (رجل وامرأة)؟؛ ٣. هل يجب تعديل «قانون القومية» بحيث يشمل مبدأ المساواة التامة لجميع مواطني الدولة غير اليهود، أيضاً؟

ثمة أغلبية مؤيدة لجميع المواضيع المذكورة في الأسئلة الثلاثة أعلاه، أي مؤيدة للمساواة الاجتماعية في المجتمع الإسرائيلي، غير أن الفارق هو في نسبة المؤيدين في كل موضوع: نحو ثلاثة أرباع (٧٤٪) الإسرائيليين يؤيدون تأدية أي شاب أو شابة الخدمة للدولة لدى بلوغ سن الثامنة عشرة، سواء بالخدمة العسكرية في الجيش أو بالخدمة «الوطنية» أو «المدنية»، إلا أن أكثر من النصف بقليل فقط يؤيدون تعديل قانون القومية بحيث يضمن المساواة للمواطنين العرب في إسرائيل.

ظهرت النسبة الأعلى من المعارضة لتعديل «قانون القومية» بين مصوتي الأحزاب الدينية، الصهيونية منها أو الحريدية على حد سواء، بينما كانت النسبة الأعلى من التأييد لهذا التعديل بين مصوتي «يوجد مستقبل» وميرتس والعمل.

في الإجابات على الأسئلة الثلاثة جميعها (تعديل قانون القومية، المساواة للأزواج المثليين، الخدمة العسكرية/ الوطنية/ المدنية لأبناء وبنات الثامنة عشرة)، تبين أن نسبة التأييد الأدنى هي بين مصوتي الأحزاب الدينية؛ بينما كانت نسبة التأييد الأعلى بين مصوتي أحزاب «اليسار - الوسط»، تليها بين مصوتي «إسرائيل بيتنا» و«أمل جديد».

ملفّ اللاجئين الأفارقة في إسرائيل: أزمة هويّة عنصريّة.

عن ممارسات «صيد الأفارقة» في إسرائيل!

كتب أنس إبراهيم:

يكشف ملف اللاجئين الأفارقة في إسرائيل، الذي تجدّد الحديث عنه مؤخراً، عن العنصريّة المتجذّرة في المؤسسة الإسرائيليّة وكذلك في المجتمع الإسرائيليّ والتي تنطلِقُ من ادّعاءاتٍ مركزيّة حول طّبيعة الدّولة كدولة يهوديّة تعملُ وتُوجَدُ من أجل اليهود حصراً، وتضَعُ وتُصنّف غير اليهود في مكانة مُتدنّية عن اليهود. إلّا أنّ هناك مُفارقة، تصفُها النّاشطة روتم إيلان بالمفارقة المؤلمة بما يتعلّق بواقع اللاجئين الأفارقة في إسرائيل وتتلخّصُ في أنّ إسرائيل كانت الدّولة التي أصرّت على إعلان وتوقيع المعاهدة الدولية لحقوق اللاجئين في العام ١٩٥١ والتي تحظر إعادتهم إلى مكانٍ سيواجهون فيه خطراً على حياتهم. أصرّت إسرائيل، بصفتها ممثّلة ووارثة إرث الضحايا الأشهر للحرب العالميّة الثانية، وهم اليهود الذين حاول بعضهم الفرار من ألمانيا النازية ليجدوا أنفسهم، مثل حنّة آرندت، ضحايا معسكرات اعتقال أخرى في البلدان التي هربوا إليها؛ أصرّت على توقيعها لإلزام الدّول باستقبال طالبي اللجوء الموجودين في خطر يهدد حياتهم في حالة عودتهم إلى بلادهم في وقتٍ كان اليهود فيه لا يزالون يشعُرون بخطر عودة شبح النّازية، بينما الآن، تحاول إسرائيل التملّص من هذه المعاهدة بكلّ الطّرق الممكنة فيما يتعلّق باللاجئين الأفارقة في إسرائيل.

وكما يكشِفُ ملفّ اللاجئين الأفارقة عن أزمة هويّة عنصريّة في إسرائيل، كذلك يكشِفُ عن آليّات عمل الدّولة فيما يتعلّق بكل من هو غير يهوديّ ومُصنَّف كخطرٍ محتمل على «يهوديّتها». ففي العام ٢٠١٠ صادقت الحكومة الإسرائيليّة على إقامة معسكر اعتقال كبيرٍ يتّسع لسجن عشرة آلاف مهاجر أفريقيّ لاحتجاز من يحاول التسلل إلى إسرائيل عبر حدودها مع مصر. وقد نصّ القرار على إقامة معسكر اعتقال في منطقة النّقب جنوبي إسرائيل وتزويد المحتجزين الأفارقة فيه باحتياجاتٍ أساسيّة كأماكن للنوم، الطعام والشّراب، وكذلك الخدمات الصحّية.

في تعقيبه على القرار آنذاك، قال رئيس الحكومة الإسرائيليّة، بنيامين نتنياهو: «إنّنا ملزمون بوقف موجة المتسللين»، مؤكداً أنّ القرار لا يستهدفُ لاجئي الحرب، بل «جموع المتسللين»، وذلك مُصطلَحٌ ثابتٌ في الإعلام الإسرائيليّ والخطاب الحكوميّ يُستخدَمُ للإشارة إلى اللاجئين لتجريدهم من حقوقهم القانونية والإنسانيّة كلاجئين إنسانيين وتحويلهم إلى «متسللين» و«مخربين». ونصّ القرار الإسرائيليّ آنذاك على أنّه سيكون بإمكان المهاجرين الأفارقة تقديم طلبات لجوء في إسرائيل خلال فترة أقصاها عام واحد منذ دخولهم إلى البلد، لكنّ الواقع منذُ العام ٢٠١٠ وحتّى الآن يُبيّنُ أنّ إسرائيل عملت كل ما بوسعها بشكلٍ رسميّ وغير رسميّ، لمنع اللاجئين من الوصول إلى مراكز تقديم طلبات لجوء، إعاقة فحص هذه الطلبات، تضييق الحياة اليوميّة عليهم من خلال خصم شهريّ من رواتبهم، التضييق على أماكن عملهم، وأخيراً محاولات الحكومة الإسرائيليّة المتكررة لإعادتهم إلى بُلدانٍ أفريقيّة كرواندا وأوغندا مقابل رشاوي ماليّة إسرائيليّة لمسؤولي تلك البُلدان.

ادّعاءات مركزيّة حول اللاجئ الأفريقيّ

ترِدُ في تقرير أعدّه مركز مدار العام ٢٠١٢ يتضمّن رصداً لمظاهر التحريض العنصريّة وجرائم الكراهية والتمييز ضدّ طالبي اللجوء الأفارقة خلال الفترة بين كانون الثاني – حزيران ٢٠١٢، مجموعة من الادّعاءات المركزيّة حول اللاجئين الأفارقة التي تُبرِّرُ وتدعم السلوكيّات العنصريّة الإسرائيليّة بإزائهم وكذلك محاولات ترحيلهم المستمرّة.

الادّعاء الإسرائيليّ المركزيّ حول اللاجئين الأفارقة، كما يؤكد التقرير، هو أنّ الذين يجتازون الحدود من مصر ليسوا لاجئين – وعليه لا يتمتّعون بالحقوق القانونيّة الدوليّة للاجئ، بل هم متسللون باحثون عن عمل أو «متسللو عمل». ويمثّل هذا الادّعاء الموقف الرسميّ لدولة إسرائيل، وعليه تنبني سياسة الدّولة التي تعمل على إعاقة عملية تقديم اللاجئين لطلبات لجوئهم. إذ يمنع جميع المواطنين السودانيين والإريتريين الذين يشكّلون أكثر من ٨٠٪ من طالبي اللجوء في إسرائيل من تقديم طلبات فردية للحصول على ملجأ.

كذلك يُشكّل استخدام مصطلح «متسللين» الذي استخدم في خمسينيات القرن الماضي لوصف الفدائيين الفلسطينيين الذين «تسللوا» لتنفيذ «عمليات تخريبيّة» في إسرائيل، أساس اعتبار اللاجئين تهديداً أمنياً على دولة إسرائيل. وكذلك أساس استخدام مصطلحات خطابيّة أخرى تستخدم لوصف الفلسطينيين «المخرّبين»، وتطبيقها على اللاجئين الأفارقة، كمصطلح «الغزاة» الذي استخدمه عدد من أعضاء الكنيست الإسرائيليّ وأوساط أخرى مؤثّرة على الرأي العام في وصف طالبي اللجوء الأفارقة. أمّا على المستوى القانونيّ الذي يحاول تجريد اللاجئين من حقوقهم القانونيّة، فثمّة مصطلح آخر تستخدمه الحكومة الإسرائيليّة ووسائل الإعلام لوصف طالبي اللجوء وهو «ماكثون غير قانونيين»، والذي يرتبط أيضاً بدخول وتسلل الفلسطينيين غير القانوني إلى إسرائيل. وذلك على الرّغم من أن الواقع هو أنّ طالبي اللجوء الأفارقة يمكثون في إسرائيل بصورة قانونيّة، إذ يحصلون على تأشيرة شهريّة من قبل وزارة الداخلية تصل لفترة أربعة أشهر، وتمنحهم وضعية قانونية مؤقّتة حتّى موعد طردهم من إسرائيل. لكن هذه المكانة لا تعطيهم حقوقاً مثل الحق في العمل أو حقّ تلقّي خدمات الرفاه أو الصحّة.

الادّعاء المركزيّ الآخر حول اللاجئين الأفارقة هو تصنيفهم على أنّهم مجرمون، ذلك على الرّغم من أن بيانات الشّرطة الإسرائيليّة تظهر بصورة ثابتة أنّ الإجرام في صفوف طالبي اللجوء أقلّ بكثير من الإجرام لدى الجمهور الإسرائيليّ. إلّا أنّ الرأي العام ووسائل الإعلام الإسرائيليّة تصرُّ على إظهار طالبي اللجوء على أنّهم يميلون للإجرام وأنّهم خطر على المجتمع الإسرائيليّ. وعادة ما يُربَطُ هذا الادّعاء عقبَ حوادث اغتصاب أو اعتداء على أيدي طالبي لجوء أفارقة، ويستمدُّ قوّته من خطابٍ تاريخيّ أبيضٍ عنصريّ حول الذّكر الأفريقيّ كمتوحّشٍ مُغتصِبٍ بربريّ يُشكّلُ خطراً على المجتمع الأبيض وتحديداً على النّساء البيض.

ومن الادّعاء السابق يظهر ادّعاء آخر عن اللاجئين بوصفهم مصدراً لانتشار الأوبئة والأمراض، خاصّة بسبب حوادث الاغتصاب التي ربطها وزير الداخلية الإسرائيليّ الأسبق إيلي يشاي، في تصريح صحافيّ، بانتشار مرض الإيدز في المجتمع الإسرائيليّ قائلاً: «هناك الكثير من النساء في تل أبيب اغتصبن، لكنّهن يخشين من تقديم شكاوى حتّى لا يوصمن بأنهن حاملات لفيروس الإيدز». وفي المقابلة نفسها أيّد يشاي أقوال البروفسور رافي كارسو الذي ادّعى أنّ ٥٠٪ إلى ٦٠٪ من مرضى الإيدز المشخّصين في إسرائيل هم من اللاجئين، وأنّ نسبة ٥٠-٦٠ أو حتّى ٨٠٪ من مرضى السل هم من اللاجئين. ووصف كارسو اللاجئين بأنّهم «مستودع للأمراض»، محذّراً الإسرائيليين من تناول الطعام في مطاعم يعملون فيها حيث من الممكن أن ينقلوا عدوى أمراضهم إلى الإسرائيليين عن طريق غسل الأطباق أو لمس الصنابير!

كذلك تستخدمُ الحكومة الإسرائيليّة خطابها حول الفلسطينيين كخطرٍ ديمغرافيّ وأمنيّ في وصف اللاجئين الأفارقة، فالادّعاء الأكثر حضوراً ضدّ طالبي اللجوء هو أنّهم يشكّلون تهديداً ديمغرافياً لوجود دولة إسرائيل كدولة يهوديّة، ذلك على الرّغم من أنّ مكانتهم في إسرائيل لا تكفل لهم حق المواطنة أو التجنيس، بل تكفل إمكانية ترحيلهم بشكل دائم. ويستخدم نتنياهو هذا الادّعاء بشكلٍ دائمٍ عند تطرّقه لمسألة اللاجئين، ففي شهر أيار عام ٢٠١٢ قال «إنّ هذه الظاهرة خطيرة للغاية وهي تهدد الأمن القومي والهوية القومية. إنّها تعويم وإلغاء لهويتنا كدولة يهودية وديمقراطية. هؤلاء الـ٦٠ ألف متسلل يمكن أن يصبحوا ٦٠٠ ألف، ما قد يؤدّي إلى إلغاء دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطيّة». وأخيراً يحضرُ الادّعاء الأمنيّ الإسرائيليّ الذي يُصنّف اللاجئين الأفارقة كخطرٍ أمنيّ في ضوء إمكانية قيام تعاون بينهم وبين عناصر إرهابيّة. فقد ربط وزير الداخلية الإسرائيليّ الأسبق ما بين الأعمال غير القانونيّة وإمكانيّة تحولها إلى عمليّات تخريبيّة معادية، زاعماً أنّ هناك معطيات واضحة جداً لدى الشرطة الإسرائيليّة على هكذا نوايا. ووصف وزير الأمن الداخلي السابق إسحاق أهرونوفيتش اللاجئين بأنّهم «قنبلة موقوتة»، وذلك «ليس بسبب أحداث العنف التي يتورط فيها المتسللون فقط، بل بسبب الخشية من إمكانية تعاونهم مع منظمات إرهابية»!

قانون منع التسلل ومعسكرات الاعتقال

صادق الكنيست الإسرائيليّ العام ٢٠١٣ على قانون منع التسلل، الذي سمح باحتجاز جميع طالبي اللجوء في معتقل «حولوت»، إضافة إلى بنودٍ أخرى ضُمِّمَت للتضييق على اللاجئين الأفارقة في إسرائيل ودفعهم إلى العودة «طواعية» إلى بلدانهم.

ينصّ القانون على سجن طالبي اللجوء الذين دخلوا حديثاً إلى إسرائيل لمدّة ثلاثة شهور، ومن ثمّ نقلهم إلى معسكر «حولوت» واحتجازهم لمدّة أقصاها ٢٠ شهراً. وذلك بالإضافة إلى اقتطاع ٢٠٪ من راتب اللاجئ العامل وإيداعه مع ١٦٪ من الراتب يدفعها المشغل في «صندوق توفير»؛ ولا يتمكّن اللاجئ من استعادة هذه الأموال إلا في حال مغادرته إسرائيل وبعد اقتطاع الضرائب من هذه الأموال. وقد استمرّت هذه السّياسة حتّى العام الماضي، إذ حكمت المحكمة الإسرائيليّة العُليا بعدم قانونية هذا القانون، وفرضت على الدّولة إعادة أموال ما يقارب ٣٦ ألف طالب لجوء فقط أخذت منهم منذ العام ٢٠١٧.

ووفقاً للمعطيات حتّى شهر شباط ٢٠١٥، فإنّ إسرائيل احتجزت في معسكر «حولوت» ١٩٤٠ طالب لجوء في ظروفٍ مزرية للضغط عليهم ليغادروا إسرائيل. ووفقاً لمنظمة «أساف» لمساعدة اللاجئين الأفارقة، فإنّ السياسة الإسرائيليّة تجاه اللاجئين الأفارقة وتحديداً طالبي اللجوء السودانيين والإريتريين الذين يشكّلون الغالبية من طالبي اللجوء الأفارقة في إسرائيل، خلقت حالة من اليأس الشّديد والعجز بين طالبي اللجوء تمثّل في حالة من الشّعور بانعدام الأمن، والتخوف الدائم من الاعتقال أو الطّرد. وهي ظروف إلى حدّ ما تشبه تلك الظّروف التي قالت المفكّرة الألمانية اليهوديّة بأنّها «جحيم على الأرض»، في وصفها لمعسكر الاعتقال الفرنسيّ الذي وضعت فيه مع يهود آخرين هرَبوا من جحيم النازية إلى معسكر اعتقال فرنسيّ آخر صنّفهم على أنّهم «أعداء أجانب»، تماماً مثلما تصفُ إسرائيل الأفارقة الفارّين من جحيم الحروب الأهلية على أنّهم «أعداء/ مستودع أمراض/خطر أمنيّ ومتسللون».

وإضافة إلى السياسات المنهجيّة التي تتبعها إسرائيل للتضييق على اللاجئين الأفارقة، يتعرّضُ اللاجئون أيضاً للاعتداءات وأعمال التنكيل اليوميّة تقريباً من قبل منظّمات وناشطين إسرائيليين معادين للمهاجرين الأفارقة، ينظّمون «غزوات ليليّة» على الأحياء التي يقطنها اللاجئون وأماكن عملهم، وذلك يتضمّن الاعتداءات الجسديّة واللفظيّة عليهم لمحاولة طردهم من هذه الأحياء التي بدأت توصف بـ«مناطق معادية للدولة وخارج نطاق سيطرتها».

وتعتقد نوعا كوفمان، مركّزة دائرة اللاجئين وطالبي اللجوء في جمعية «عنوان العامل»، أنّ المنظمات الناشطة في أوساط اللاجئين الأفارقة تتوقع أن يفاقم الضرر المترتب على هذه الإجراءات وإسقاطاتها أوضاع اللاجئين الاقتصادية والاجتماعية والدّفع بهم إلى مراحل خطيرة من الفقر في بلادٍ يفتقرون فيها إلى أيّ نوعٍ من شبكات الدّعم الاجتماعيّ. وتعتقد كوفمان أنّ الضرر سيلحق بالمناطق السكنيّة التي يسكنُها اللاجئون الأفارقة بما يشمل المجموعات السكانيّة الأخرى، في ظلّ تهميش تلك المناطق وتعرّضها لإهمال رسميّ منذ سنواتٍ طويلةٍ من قبل الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة.

ملاحقات شعبيّة ورسميّة

ويكشف سلوك بعض المجموعات الإسرائيليّة تجاه اللاجئين الأفارقة عن نمط متكرر وثابتٍ في العلاقة بين السياسة والمجتمع في إسرائيل؛ فعندما لا تتمكّن المؤسسة الرسميّة في إسرائيل من تطبيق سياساتها العنصريّة تجاه ضحاياها تظهر مجموعات متطرّفة في المجتمع تأخذُ على عاتقها تطبيق تلك السياسات بالقوّة على الأرض. فمثلما تمارس مجموعات استيطانيّة ويهوديّة متطرّفة سلوكيّات عنصريّة يمكنُ وصفها بممارسات «صيد العرب» في مدينة القدس وكذلك في الضفّة الغربيّة، هناك أيضاً مجموعات متطرّفة عنصريّة تمارس ما يمكن وصفه بممارسات «صيد الأفارقة» في المدن الإسرائيليّة. وقد بدأت هذه الممارسات بالظهور بعدما أمرت المحكمة العليا الإسرائيليّة في أيلول عام ٢٠١٤ بإلغاء «قانون المتسللين» الذي سنّه الكنيست الإسرائيليّ، وكانت تلك المرة الثانية التي تقضي فيها المحكمة العليا بعدم دستورية هذا القانون. وهو القانون الذي كان مستمداً من قانون العام ١٩٥٤ لمحاربة «المتسللين» الفلسطينيين من خلال رفع درجة خطورة «مخالفة التسلل» في القانون الجنائي الإسرائيليّ ومن خلال إنشاء جهاز قضائي عسكريّ يستطيع محاكمة المتسللين بعيداً عن النظام القانوني المدنيّ في إسرائيل.

واضطّرت الحكومة الإسرائيليّة إلى إطلاق سراح ٢٢٠٠ لاجئ أفريقي في أعقاب قرار المحكمة العليا كانوا معتقلين في معتقل «حولوت»، إضافة إلى إطلاق سراح ٥٠٠ آخرين من اللاجئين كانوا معتقلين في معتقل «سهرونيم». وفي أعقاب هذه القرارات تصاعدت جرائم الكراهية ضدّ طالبي اللجوء، والدعوات لإنقاذ «يهودية» المدن الإسرائيليّة من موجات «الأفْرَقَة» التي تهدد طابعها اليهوديّ والعبريّ. تلك الجرائم كانت موجودة أصلاً من قبل هذه القرارات، ولكن على خلفيّة تصاعد خطاب الكراهية في وسائل الإعلام الإسرائيليّة، ومع تصاعد استخدام كراهية اللاجئين في الخطابات الانتخابيّة، تحولت هذه الممارسات إلى ظاهرة يوميّة ضدّ اللاجئين الأفارقة الذين يمتنعون عن التبليغ عن هذه الجرائم لاعتقادهم بأنّ الشرطة لن تساعدهم وخشية من أيّ احتكاكٍ مع السلطات. وقد اشتملت تلك الجرائم على اعتداءات لفظيّة وجسديّة وكذلك رسم شعارات وكتابات عنصريّة على جدران المباني والشوارع التي يسكنونها، في تطابقٍ استثنائيّ بين الممارسات العنصريّة ضدّ اللاجئين الأفارقة وتلك الممارسة ضدّ الفلسطينيين في القدس والضفّة الغربيّة.

تظهر هذه الممارسات العنصريّة بشكلٍ واضحٍ في مدينة تل أبيب، وفي التغطيات الإعلاميّة التي تعالج وجود اللاجئين الأفارقة في المدينة. ففي تقرير لـ«المشهد الإسرائيليّ» عن التغطية الإعلاميّة لوجود اللاجئين الأفارقة في تل أبيب، تظهر ممارسات الشّيطنة التي تُبرِّرُ لاحقاً ممارسات القمع والطّرد التي يتعرّض لها اللاجئون. والتقرير يرصدُ المحاولات الإعلامية لتصوير مدينة تل أبيب كمدينة تخسر طابعها العبريّ واليهوديّ في ظلّ سيلٍ من المضايقات والعنف اللفظيّ والجسديّ الذي يتعرّض له سكان المدينة اليهود من قبل «المتسللين الأفارقة»، الذين تفوّهوا بعباراتٍ مثل: «هذه الشرطة هي داعش»، «دولتكم مقرفة»، «هذه ليست دولتكم»، «أنتم مهاجرون»، «الشكر الجزيل لهتلر وللنازيين». كذلك يستخدم التقرير الصّورة النمطيّة للأفريقيّ المغتصب الوحشيّ، بالإتيان على ذكر «حالات الاغتصاب الوحشية» التي ارتكبها اللاجئون الأفارقة. وتأتي هذه الاتّهامات لغاية إثارة القلق من «حقيقة» أنّ الأحياء السكنيّة الجنوبيّة في مدينة تل أبيب «أصبح فيها عدد المتسللين الأفارقة يفوق عدد الإسرائيليين اليهود»، حيثُ تشير المعطيات إلى أنّ عدد «المتسللين الأفارقة» حتى العام ٢٠١٦ في مدينة تل أبيب تراوح بين ٤٨ و٦٠ ألفاً، في مقابل انخفاض في عدد الإسرائيليين الساكنين في تلك الأحياء إلى ٣٩ ألفاً حتّى نهاية العام ٢٠١٤. كذلك يلفت التقرير إلى أنّ هناك عشرات آلاف العمال الأجانب واللاجئين الذين يتوافدون إلى المدينة في نهايات الأسابيع، وذلك يعني أنّ عدد الأجانب في تل أبيب كبير جداً، وأنّه إذا ما استمرّ الوضع كما هو عليه، فمن المؤكد أنّ عدد الأجانب في جنوب تل أبيب سيزداد باستمرار خلال السنوات القليلة القادمة.

بالنّظر إلى الادّعاءات المركزيّة السّابق ذكرها حول اللاجئين الأفارقة، يمكنُ تفسير هذا النّوع من التغطيات الإعلاميّة على أنّه متّسق مع الخطاب السياسي الرسمي في إسرائيل والذي يحذّر بشكلٍ دائمٍ من التهديد الديمغرافي، العرقي والأمنيّ، الذي يمثّله اللاجئون الأفارقة على دولة إسرائيل. كذلك يكشِفُ عن أنماطٍ ثابتة في السّياسة الإسرائيليّة إزاء الآخر الأفريقي أو الفلسطينيّ على المستويين الرسميّ والشعبيّ؛ وهي الإقصاء، الشيطنة أو اللاأنسنة، والممارسات القمعية الفرديّة والمؤسساتيّة التي تستمدُّ شرعيّتها من أيديولوجيا الدّولة العنصريّة في إسرائيل.

مصادر:

*«حرب متواصلة، رسمية وإعلامية وشعبية، ضد اللاجئين الأفارقة في إسرائيل»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٧/٥/١٨.

*«إسرائيل تستخدم مصطلحات لطرد طالبي اللجوء الأفارقة كالتي استخدمتها ضد عودة اللاجئين الفلسطينيين»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٥/٤/٩.

*«إسرائيل مستمرّة في ملاحقة اللاجئين الأفارقة حتى طردهم عن بكرة أبيهم»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٤/١/٢.

*«اليمين الإسرائيلي: اللاجئون الأفارقة «برميل بارود» في جنوب تل أبيب»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٧/٤/٤.

*«القوانين العنصرية التي تم سنها ضد طالبي اللجوء الأفارقة مستمدة من قوانين سنتها إسرائيل ضد الفلسطينيين»، ملحق المشهد الإسرائيلي، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣/١/٨.

*«إسرائيل ٢٠١٢: اللاجئون الأفارقة سرطان»، أوراق إسرائيليّة (٥٨)، ترجمة: سعيد عياش، إعداد: أنطوان شلحت، مدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، أيلول ٢٠١٢.

*«'إنه مكان يحطمونك فيه': لماذا لا تزال معسكرات الاعتقال باقية معنا»، دانييل تريلينج، فسحة ثقافية، ٢٠٢١/٣/١.

سارة نتنياهو: إطلالات إشكالية متسلسلة.

نتنياهو وسارة.. الكشف عن وقائع جديدة تتعلق بتدخل زوجة رئيس الحكومة في نظام الحكم في إسرائيل!

كتب خلدون البرغوثي:

أثار كشف المسؤول السابق في سلاح الجو الإسرائيلي ديفيد آرتسي عن وجود اتفاق سري موقع بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وزوجته سارة يقضي بالسماح لها بالمشاركة في جلسات حكومية سرية، وبالشراكة في الموافقة على تعيين كبار المسؤولين خاصة الأمنيين، من جديد، ما يعرف بـ«قضية تحكم سارة بزوجها وتدخلها في نظام الحكم في إسرائيل».

قال آرتسي الذي كان مسؤولا كبيرا في الصناعات الجوية العسكرية الإسرائيلية وقضى فيها أكثر من أربعين عاما، قال في مقابلة مصورة مع الصحافي دان رافيف نشرت الأسبوع الماضي إنه اطلع في سنوات التسعينيات على اتفاق وقعه نتنياهو وسارة لدى المحامي دافيد شيمرون يدل على مدى تحكم سارة بزوجها بشكل شبه مطلق.

وبحسب آرتسي ينص الاتفاق على ما يلي:

منع نتنياهو من الخروج ليلا دون مرافقتها.

حقها في المشاركة في الجلسات السرية الحكومية رغم أنها لا تمتلك تصنيفا أمنيا يمكّنها من ذلك، وتكون مدعوة للمشاركة في الجلسات بشكل تلقائي، وهي تقرر إن كانت ستحضر أم لا.

حقها في الموافقة المكتوبة على تعيين رئيس هيئة الأركان ورئيسي جهازي الموساد والشاباك.

إدارة الشؤون المالية لنتنياهو بشكل كامل، بحيث لا يحق لنتنياهو امتلاك بطاقة اعتماد، ويحق لها ذلك، وعند حاجته للمال تقدم سارة له «مصروفه».

في حال انتهاك نتنياهو لهذه الشروط ينص الاتفاق على أن تتحول كافة أملاكه إليها.

وقال آرتسي إن المحامي شيمرون عرض عليه الوثيقة لإظهار أهميته وقدراته كمحام، وذلك خلال محاولة هذا الأخير إقناع آرتسي بالتوسط له لمنع إنهاء عقد عمله مع إحدى المؤسسات الكبرى.

هل ستفضح المحاكم القضية؟

كرد فعل أولى رفع المحامي شيمرون دعوى ضد آرتسي في نهاية الأسبوع الماضي بتهمة التشهير وطالب بتعويضات بقيمة ٤٢٥ ألف شيكل، مدعيا أن العقد الذي تحدث عنه آرتسي غير موجود.

ونقلت القناة ١٢ عن آرتسي تعليقه على الدعوى ضده بالقول: «لقد قدمت حقائق صحيحة وأنا مسؤول عنها»، وأضاف أنه خضع لفحصين لدى اثنين من خبراء كشف الكذب للتحقق من مصداقية روايته، وقال «لقد أكدا أنني أقول الحقيقة.. لكن يبدو أن شيمرون واقع الآن تحت ضغوط الزوجين نتنياهو الساعيين لأن لا تؤثر هذه المعلومات على نتائج الانتخابات».

وقال آرتسي إنه طلب من شيمرون الخضوع لفحص كشف الكذب أيضاً لكنه رفض. وأضاف: «رد فعل شيمرون الوحيد حتى الآن هو محاولة رشوتي. وسيتلقى دعوى مضادة للمضايقة ومحاولة التشكيك في مصداقيتي.. وإذا وصلنا إلى المحكمة، فسيتم استدعاء رؤساء أجهزة الأمن ليكونوا شهود دفاع، وسيُجبرون على الإدلاء بشهاداتهم بصدق بأمر قضائي».

كما قال آرتسي إنه ستتم دعوة كل من بنيامين وسارة نتنياهو للإدلاء بشهادتهما: «وسيتعين عليهما مواجهة الحقيقة في وجه أكاذيب شيمرون».

مطالبة بالتحقيق

طالب عضو الكنيست عن حزب «إسرائيل بيتنا» إيلي أفيدار بتشكيل لجنة تحقيق في القضية، وكتب على حسابه على فيسبوك الخميس الماضي أن شهادة دافيد آرتسي كانت الدليل الذهبي الذي يبين أن هناك إخفاقا خطيراً.

وأشار أفيدار إلى أنه خاض تجربة مشابهة في مقابلة توظيف مع نتنياهو، حين خرج من الغرفة وجاءت سارة لإجراء المقابلة. وأضاف أن تدخل سارة نتنياهو تصاعد في التعيينات الحكومية. وهذا الأمر خطير ويجب التحقيق فيه. فهي ليست مجرد زوجة ذات تأثير، بل هي شريك عميق في قرارات التعيينات العليا في الوظيفة الحكومية، وهذا يتعارض مع الإجراءات الإدارية السليمة وأحكام القانون.

وأضاف أفيدار أنه «لا مفر من إنشاء لجنة تحقيق برئاسة قاضٍ كبير يكلف بكتاب خاص، مع صلاحية استدعاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم تحت القسم، وطلب الأدلة والمستندات، وصلاحية التوصية بفتح تحقيق جنائي».

ليست القضية الأولى!

ليست هذه القضية جديدة من ناحية تدخل وتحكم سارة في نتنياهو وحتى في شؤون الحكم، وفي توريطه في قضايا الفساد المتهم بها بالرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال.

أعاد الصحافي في «معاريف» بن كسبيت، المعروف بانتقاده وتركيزه على أسرة نتنياهو، التذكير بقضية تدخلات سارة في تعيين كبار المسؤولين في إسرائيل، وباطلاعها على اللقاءات السرية. ويشير كسبيت إلى حادثة استدعاء العميد غاي تسور بشكل عاجل للقاء نتنياهو خلال حرب إسرائيل على قطاع غزة العام ٢٠١٢، ورغم الحرب، ذهب تسور إلى لقاء نتنياهو، في فترة كان يسعى فيها إلى تعيين السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، وما أن بدأ اللقاء بينهما حتى دخلت سارة وهمست شيئاً في أذن نتنياهو، فاستأذن للخروج، وأكملت سارة المقابلة مع تسور، وسألته عن موقفه من خطة الانفصال عن قطاع غزة التي نفذها أريئيل شارون العام ٢٠٠٥. وسألت سارة تسور بشكل استنكاري: «كيف كان باستطاعتك أن تقوم بذلك؟». بعد نصف ساعة عاد نتنياهو، جلس دقيقتين مع تسور، وانتهت المقابلة، ولم يحظ الأخير بالمنصب.

ويضيف كسبيت أن هذا السيناريو تكرر أربع مرات، إذ استدعي أربعة ضباط كبار للقاء نتنياهو في مكتبه، ثم استدعوا للقاء استكمالي في مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي، حيث كان يتم إبلاغ نتنياهو في بداية اللقاء بأن هناك مكالمة هاتفية هامة يجب الرد عليها، وعند خروجه كانت تدخل سارة وتجري المقابلة مع المرشحين للمناصب الحكومية أو الأمنية.

خاض رئيس الأركان السابق غادي آيزنكوت التجربة ذاتها عندما كان مرشحا للمنصب، واتصل مذهولا بوزير الدفاع في حينه موشيه يعلون، وقال له: «لم يكن اللقاء مع نتنياهو، بل كان مع زوجته». وكرد على ذلك، منع يعلون ضباط الجيش من لقاء نتنياهو في المسكن الحكومي وهم بالزي العسكري الرسمي. وتبين لاحقا أن سارة نتنياهو كانت تسعى إلى تعيين شخص آخر في منصب رئيس الأركان، لكن يعلون رفض بشدة، الأمر الذي أخر تعيين آيزنكوت ثلاثة شهور.

داغان أغضب سارة!

كما يشير كسبيت إلى دخول سارة إلى اجتماع بين نتنياهو ورئيس جهاز الموساد السابق مئير داغان، ويفترض أن يكون مثل هذا اللقاء في قمة السرية ولا يحضره إلا الحاصلون على تصنيف أمني رفيع، لكن سارة نتنياهو دخلت فجأة وانضمت للجلسة، فتوقف داغان عن الحديث، فقال له نتنياهو: «أكمل حديثك»، لكن داغان قال إنه «يفضل أن يكمل الحديث بعد أن تخرج السيدة (سارة)»، فقال له نتنياهو أن يكمل حديثه لأن سارة «شريكة أسراره». لم يقتنع داغان بذلك وقال «لا أذكر أنها حصلت على تصنيف أمني». فخرجت سارة من الغرفة غاضبة وطرقت الباب بشدة. لاحقا لم يتم استدعاء داغان إلى مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي أبدا، وجرت اللقاءات بينه وبين نتنياهو في مكتب رئيس الحكومة أو في مقر قيادة جهاز الموساد.

ويشير بن كسبيت إلى أن الكثيرين مثل داغان وُضعوا على قائمة الممنوعين من دخول مقر سكن أسرة نتنياهو الحكومي بقرار من سارة.

ملفات الفساد

كما يربط كسبيت بين تعيين رئيس الموساد الحالي يوسي كوهين وأحد المتهمين في قضايا فساد نتنياهو، عبر تدخل هذا الأخير لدى سارة لصالح كوهين. ويشير كسبيت إلى نص الشهادة التي قدمتها هداس كلاين، مساعدة رجل الأعمال أرنون ميلتشين، المتهم بتقديم الرشوة لنتنياهو وزوجته على شكل هدايا من السيجار الفاخر والشمبانيا والمجوهرات. وحسب شهادة كلاين، فقد كان «نون» (الحرف الأول من اسمه)، هو المرشح الأوفر حظا لرئاسة الموساد، لدرجة أن نتنياهو أبلغ «نون» ووزير الدفاع حينها موشيه يعلون بذلك، لكن ميلتشين أجرى عدة اتصالات مع سارة نتنياهو بضغط من كوهين، وبعد تأخير مدته ساعة وربع الساعة عن الموعد المحدد لإعلان اسم رئيس جهاز الموساد، أعلن عن تعيين كوهين في المنصب بدلاً من «نون».

ويواجه نتنياهو ثلاث تهم هي الرشوة وخيانة الأمانة والاحتيال في ثلاث قضايا، إحداها قضية ميلتشين الذي كشفت مساعدته كلاين عن أن سارة نتنياهو كانت تتصل معها لتطلب المزيد من الشمبانيا عند نفادها من مقر رئيس الحكومة، كما طلبت سارة في أحد أعياد ميلادها مجوهرات من ميلتشين كهدية لها.

الاتفاق بعد خيانة نتنياهو

يقول بن كسبيت إنه أشار إلى الاتفاق بين سارة ونتنياهو في كتاب ألفه مع ايلان كفير العام ١٩٩٧، بعنوان «نتنياهو، الطريق نحو القوة»، وأن الاتفاق أبرم بين الزوجين العام ١٩٩٣ بعد خيانة نتنياهو لسارة مع مستشارته حين كان يخوض المعركة على زعامة حزب الليكود. وسمحت سارة له بالعودة إلى المنزل بعد توقيع الاتفاق الذي مثلها فيه المحامي يعقوب نئمان، ومثّل نتنياهو المحامي دافيد شيمرون. لكن بن كسبيت قال إنه لم تتوفر لديه التفاصيل التي ذكرها آرتسي.

ثروة نتنياهو

تشير صحيفة «كالكاليست» المختصة في الشؤون الاقتصادية في تقرير نشرته في حزيران ٢٠١٩ أي قبل جولة الانتخابات الثانية (أيلول)، إلى أن ثروة نتنياهو قد تصل إلى خمسين مليون شيكل. ويفصل التقرير الدخل السنوي لنتنياهو، مضيفا إليه الإعفاءات والمنح التي يحصل عليها في سكنه الحكومي وفيلته في قيسارية، والامتيازات التي يحصل عليها أفراد أسرته، إضافة إلى أملاكه غير المنقولة، واستثماراته التي يرفض الكشف عن تفاصيلها.

وفي العام ٢٠١٥، وقبيل الانتخابات العامة، رفض نتنياهو أن يفصح عن ثروته، لكن فرع مجلة «فوربس» في إسرائيل ذكر حينها، أنه يمتلك أيضاً محفظة تضم كافة استثماراته، من دون أن يتم تحديد قيمتها.

كما كشف تقرير مراقب الدولة العام ٢٠١٥، عن أن نتنياهو لا ينفق شيكلاً واحداً من جيبه الخاص، لأن الدولة تغطي كل نفقاته.

حب الإنفاق على حساب الغير

واجهت سارة تهمة إنفاق المال العام من دون حق في قضية شرائها وجبات من مطاعم فاخرة بقيمة تقارب مئة ألف دولار. ودانت محكمة الصلح في القدس سارة في حزيران ٢٠١٦ بتهمة إساءة استخدام المال العام، وفرضت عليها دفع مبلغ ٥٥ ألف شيكل، بحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت». وجاءت الإدانة بناء على صفقة بين النيابة الإسرائيلية العامة ومحامي سارة نتنياهو، تقر بموجبها سارة بالتهم الموجهة لها، مقابل دفع المبلغ المذكور، وفق المصدر ذاته. وأقرت سارة بالتهم المنسوبة إليها باستغلال موارد الدولة لشراء وجبات طعام من مطاعم فاخرة، رغم وجود طاه دائم في المقر الحكومي الذي تقيم فيه.

وتداولت وسائل الإعلام العبرية عدة قصص عن حب سارة الاستمتاع بوجبات مجانية، حتى لو تهربت بحضور نتنياهو من دفع الفواتير. ففي العام ٢٠١٢ نشر غيدي فايتس الذي عمل نادلا مقالاً في «هآرتس»، قال فيه إن نتنياهو وزوجته سارة دخلا المطعم العام ١٩٩٣، عندما كان زعيم المعارضة في الكنيست، حيث تولت سارة مهمة الحديث معه، فطلبت وجبة ونصف الوجبة من المعكرونة في طبق واحد مع شوكتين، وقالت إنها ستدفع ثمن وجبة واحدة، ثم طلبت كرة واحدة من البوظة، علماً أن الوجبة الأساسية تشمل ثلاث كرات أصلاً، وطلبت عدم إدراجها في الفاتورة.

يقول فايتس إن نتنياهو وزوجته خرجا من المطعم بعد تناولهما الطعام دون دفع الفاتورة.

وعن ردة فعل نتنياهو آنذاك من سلوك سارة، يوضح فايتس: «كان ينظر إلى سقف المطعم، وكأنه غير متنبه إلى ما يجري».

من ناحيتها أشارت القناة الثانية (الثانية عشرة حاليا) العام ٢٠١٢، إلى أن قصص إحجام نتنياهو وزوجته عن دفع فواتير الوجبات معروفة.

ونقلت القناة عن يوفال بن عامي قوله إنه «في إحدى المرات عندما تولى نتنياهو رئاسة الحكومة للمرة الأولى (١٩٩٦ إلى ١٩٩٩) لحق موظفو أحد المطاعم بنتنياهو وسارة بعد خروجهما دون أن يدفعا، فطلب نتنياهو من النادل إرسال الفاتورة إلى مكتب رئيس الحكومة».

واضطرت سارة نتنياهو في العام ٢٠١٥ إلى إعادة أموال للخزينة العامة في إسرائيل كسبتها من استرداد شركات المياه المزودة لمسكن رئيس الحكومة العبوات الفارغة. وذكرت صحيفة «هآرتس» أن سارة نتنياهو وبعد تولي نتنياهو الحكم في ٢٠٠٩ تلقت ٤ آلاف شيكل بدل إعادتها عبوات المياه الفارغة التي يدفع ثمنها من الخزينة العامة. وأضافت الصحيفة أن القضية تكشفت رغم محاولات فرض السرية التامة عليها، بعد طلب عدة وسائل إعلام عبرية توضيحات حولها من هيئات إنفاذ القانون في إسرائيل.

وتكشفت في العام ٢٠١٧ أيضا قضية نقل سارة نتنياهو أثاث حديقة من مسكن رئيس الحكومة إلى فيلا الأسرة في قيسارية، رغم أن الأثاث تم شراؤه بأموال عامة، على أساس أنه سيوضع في المقر الحكومي.

وذكرت صحيفة «كالكاليست» أن المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية قرر عدم تقديم لائحة اتهام ضد سارة، بعد إعادتها الأثاث إلى المقر الحكومي.

ورغم التهم التي أدينت بها سارة، إلا أن نتنياهو كان يستميت في الدفاع عنها ويعتبرها ضحية لمحاولات إساءة وتشهير بها.

ووصف نتنياهو في منشور على حسابه في فيسبوك اتهام سارة في قضية إساءة معاملة العاملين في المسكن الحكومي، بأنها «سخيفة وسيثبت أنها لا أساس لها من الصحة»، وأضاف أن «سارة نتنياهو امرأة شجاعة وصادقة ولا يوجد أبداً أي عيب في أفعالها»!

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

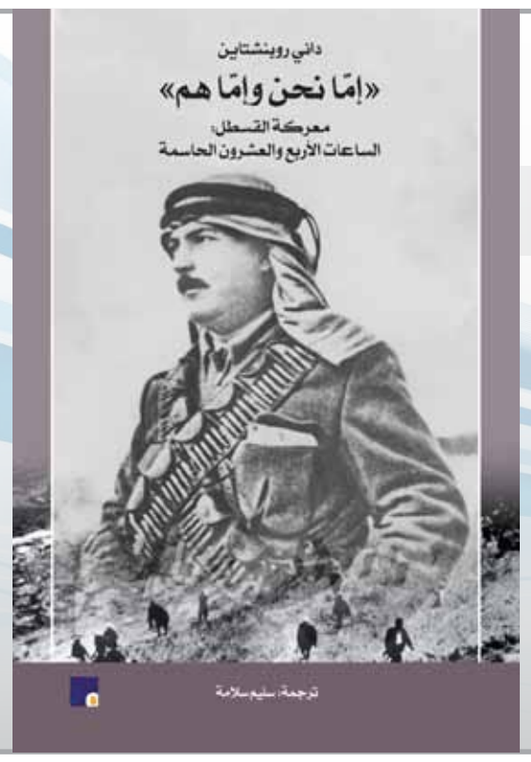

عام «كورونا» شلّ قطاعات الاقتصاد في إسرائيل لكن إصابات حوادث العمل ارتفعت بنسبة ٢٠ بالمئة!

إصابات العمل في إسرائيل: التقارير لا تطابق الواقع.

كتب هشام نفاع:

على الرغم من أنه سيطرت على معظمه تقييدات العمل الناجمة عن تفشي وباء كورونا، وشُلّت فيه مواقع وورشات عمل في حالات فرض الإغلاق لفترات متواصلة ومتكررة، بينما تعطّلت وتقلّص عدد العاملين فيها تحت ظروف تقييد الحركة إجراءات تضييق مختلفة، فإن العام ٢٠٢٠ تميّز بعدد كبير جدا من حوادث العمل، بل إن المعطيات تشير إلى ارتفاع في عدد الحوادث والإصابات.

قالت مديرية الأمان والصحة المهنية في وزارة العمل في تقرير تلخيصي، إنه سُجّل انخفاض بنسبة ٣٢٪ في عدد حالات القتل الناجمة عن حوادث العمل في العام ٢٠٢٠. وفقاً للتقرير قُتل ٥٧ عاملاً في العام ٢٠٢٠، وهذا رقم لا يشمل الحوادث والضحايا التي وقعت في مستوطنات وفي سائر المناطق الفلسطينية المحتلة، ولا يشمل حوادث العمل ضمن سيّارات بمختلف أنواعها. ضمن القطاعات التي أشار اليها التقرير تحديداً، قتل ١٢ عاملا في قطاع البناء، و١٢ عاملا في قطاع الصناعة، و١٢ عاملا في قطاع الخدمات والتجارة، وقتل عاملان اثنان في قطاع الزراعة.

يدعي التقرير الحكومي أنه في العام ٢٠٢٠ زادت مديرية الأمان التابعة للوزارة عدد زيارات المفتشين في جميع قطاعات الاقتصاد بنسبة ٢٩٪، وركزت بشكل خاص على زيادة الرقابة في قطاع البناء، حيث تم تسجيل أكثر من ١٢ ألف زيارة رقابة هذا العام مقارنة بـ ٨٣٣١ زيارة في العام ٢٠١٩، في حين تم إجراء ٦٨٤٦ زيارة رقابة لأماكن عمل مرتبطة بالصناعة، مقارنة بـ ٦١٣٢ زيارة رقابة في العام الذي سبقه.

على مدار العام الماضي، كما يشير التقرير الحكومي، تم إصدار ٥٥٣٢ «أمر أمان» في قطاع البناء - بزيادة قدرها ١٢١٪ عن العام الماضي، وتم إغلاق ٢٩٧٧ موقع بناء بأوامر إغلاق، مقارنة بـ ١٦٣٥ في العام ٢٠١٩ و١٨٧ في العام ٢٠١٨. ولم تتم إعادة فتح هذه المواقع إلا بعد تصحيح مكامن الخلل المتعلقة بالأمان الموجودة فيها. إلى جانب ذلك، تم إصدار ٣٥٠٠ أمر أمان أو تحسين ظروف الأمان في قطاع الصناعة التحويلية - بزيادة قدرها ٣٣٪ مقارنة بالعام الذي سبقه.

صرّح وزير العمل والرفاه الاجتماعي الإسرائيلي، إيتسيك شمولي، مع نشر التقرير قائلا: «أنا سعيد لأن جهودنا الحازمة والمتواصلة بدأت تؤتي ثمارها، ولأول مرة نشهد انخفاضاً كبيراً في عدد الوفيات نتيجة الحوادث المميتة بشكل عام وحوادث قطاع البناء بشكل خاص. إن أعداد زيارات التفتيش والرقابة وأوامر الإغلاق غير مسبوقة، وتعكس النهج الصارم الذي وضعته تجاه الإهمال الذي قد يمس بحياة الإنسان». وفيما بدا استرضاء للمشغّلين قال الوزير: «من المهم بالنسبة لي التأكيد على أن أصحاب العمل هم شركاؤنا وفي بعض الصناعات، مثل البناء، يتم اتخاذ خطوات مشتركة للحد من هذه الظاهرة الصعبة. أنا ممتن جداً لموظفي مديرية الأمان الذين يمثل تفانيهم واحترافهم خط الدفاع الأول». بينما قال رئيس مديرية الأمان في الوزارة حيزي شوارتزمان: «أرحب بعمل المديرية المتفاني لتعزيز سلامة العمال في الاقتصاد الإسرائيلي. ولا شك أن هناك نتائج للعمل الجاد؛ فالنشاط الميداني ساهم في منع الحوادث».

من هم العمال الضحايا الذين استثناهم تقرير الوزارة؟

لاحظ موقع «دفار» الذي يتابع مسائل نقابيّة وعماليّة، أن التقرير الحكومي لا يتضمن عددا من حوادث العمل لأنها تتعلق بضلوع سيارات فيها. مثلا، لم يشمل التقرير حالة عامل يبلغ من العمر ٣٥ عاما من شعفاط قُتل أثناء عمله في قسم تنظيف القمامة التابع لبلدية «جان يفنه» في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٠، بعد سقوطه من الشاحنة التي كان يعمل عليها؛ ولم يشمل مقتل مزارع يبلغ من العمر ٥٧ عاماً في حادث انقلاب الجرار الذي كان يعمل عليه في أرض زراعية بالقرب من كابول. وغاب عن التقرير مقتل مهندس بناء من سكان بيت شيمش دهسته جرّافة في موقع بناء أثناء أعمال حفريات في بني براك في ٢ حزيران، وكذلك مقتل مفتش عمل في شركة «نتيفي يسرائيل» إذ دهس أثناء عمله في ٢ أيلول في موقع تشييد بنى تحتية على شارع ٧٠.

كما لا يتضمن التقرير حادثاً قاتلا وقع خارج «الخط الأخضر» قُتل فيه عامل في حادث سقوط من رافعة تحمل جسراً في مصنع «رامات ترووم» في مستوطنة «ميشور أدوميم» في ١٨ آذار، ولا حادث سُحق فيه عامل تحت شاحنة في مقلع حجارة بالقرب من مستوطنة «موديعين عيليت» في ٢١ تشرين الأول. كما لا يشمل التقرير العامل المولدوفي الذي قُتل على متن سفينة قالت المديرية إنها أبحرت بعلم أجنبي قبالة سواحل إسرائيل في ٢٧ آب.

حالات قتل أخرى في أثناء العمل لم يشملها التقرير: قُتل عاملان من كفر قرع نتيجة انفجار صهريج ديزل في منزل خاص في قيسارية في ٩ آذار، وعامل ارتطم بجدار في أثناء أعمال ترميم في الجليل الغربي بتاريخ ٧ تشرين الثاني وعامل حدادة سقط عن سلّم في أبو سنان في مطلع كانون الأول.

تُجري جمعية «صوت العامل» مراقبة يومية لحوادث العمل، بناءً على تقارير منظمة الإسعاف «نجمة داود الحمراء» ومعلومات متقاطعة من مختلف الجهات. وفقا لما نشرته في تقرير تلخيصي بالاعتماد على متابعتها، ففي العام ٢٠٢٠، أصيب ٤٨٨ عاملاً في حوادث عمل. قُتل ٦٥ عاملاً، وأصيب ٧٣ عاملاً بجروح خطيرة، وأصيب ٣٥٠ عاملا بجروح متوسطة. وتمثل هذه البيانات زيادة بنسبة ١١,٨٪ في إجمالي عدد الإصابات في حوادث العمل مقارنة بعام ٢٠١٩، حيث أصيب ٤٣٧ عاملاً في حوادث عمل في جميع القطاعات.

الحوادث في المستوطنات خارج سجلاّت التحقيقات!

في العام الماضي، كان هناك انخفاض كبير وإيجابي بنسبة ٢٤٪ في عدد حالات القتل في جميع المرافق الاقتصادية - ٦٥ حالة قتل في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٨٦ في العام ٢٠١٩. من ناحية أخرى، كانت هناك زيادة مقلقة بنسبة ٢٠٪ في عدد المصابين - ٤٢٣ عاملا مصابا في العام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٣٥١ عاملا مصابا في العام ٢٠١٩. الجمعية تشير إلى أن هناك تناقضات بين البيانات الصادرة عن مديرية الأمان والصحة المهنية التابعة لوزارة العمل والرفاه وبين البيانات الواردة في تقريرها، بسبب بعض الاختلافات في التعريفات، فمثلاً، كما أشرنا أعلاه، لا تبلغ الوزارة عن الحوادث التي وقعت خارج «الخط الأخضر» كحوادث عمل.

لا يزال قطاع البناء هو الفرع الأكثر خطورة على عماله. وشهد العام ٢٠٢٠ زيادة بنسبة ٢٢٪ في عدد الإصابات في حوادث البناء، على الرغم من انخفاض رقعة العمل في مشاريع البناء بسبب وباء كورونا. فقد أصيب ٢٨٢ عاملاً في حوادث عمل بمنشآت بناء، وهو ما يشكل ٥٧٪ من إجمالي الإصابات في الحوادث الواقعة في جميع الصناعات. ويمثل هذا زيادة مقارنة بالعام ٢٠١٩، حيث شكلت الحوادث في قطاع البناء ٥٢٪ من إجمالي الحوادث. تقول «صوت العامل» إن هذه الزيادة في عدد الحوادث مقلقة، حيث حدثت على الرغم من انخفاض العمل في البناء بنسبة ٢٧٪ في الربع الثاني من السنة الماضية، بسبب كورونا.

وفقاً لتقرير الجمعية فإن حوالي ٥٠٪ من الضحايا وحوالي ٥٠٪ من حالات القتل العام ٢٠٢٠ هي نتيجة السقوط من علوّ. لا يزال السقوط هو السبب الرئيس لمقتل وإصابة العمال في إسرائيل. توفي ٣١ عاملاً، يشكلون ٤٧,٧٪ من القتلى في حوادث العمل في جميع قطاعات الاقتصاد، نتيجة السقوط من علوّ. ٢٤٤ عاملاً، يشكلون ٥٠٪ من إجمالي ضحايا حوادث العمل العام ٢٠٢٠ (جرحى وقتلى)، أصيبوا نتيجة السقوط من علو.

في بنود مركّزة للتقرير جاء ما يلي:

*رغم كورونا كان هناك ارتفاع بنسبة ٢٠٪ في العدد الإجمالي للإصابات في حوادث العمل، إلى جانب انخفاض عدد القتلى بنسبة ٢٤٪.

*أصيب ٤٢٣ عاملاً، بزيادة قدرها ٢٠٪ في العدد الإجمالي للمصابين مقارنة بالعام ٢٠١٩.

*راكمت أكثر من ٤٠ شركة مقاولات أكثر من ١٠ أوامر أمان بسبب مخالفاتها الأنظمة، وصل ٣ منها فقط لجلسة استماع مع مسجل المقاولين.

*٩ من شركات المقاولات التي فُرضت عليها أكثر من عشرة أوامر أمان في العام ٢٠٢٠ ما زالت ضمن مجموعة المقاولين المعترف بهم ومرخص لهم بإجراء المناقصات الحكومية.

*ما زالت إسرائيل تحتاج إلى تجنيد ما لا يقل عن مئة مفتش إضافي من أجل تلبية الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

*٧١٪ من المصابين في حوادث العمل هذا العام أصيبوا بإصابات متوسطة، ولا يتم التحقيق في هذه الحوادث.

عدد مفتشي الأمان والسلامة لا يستوفي معايير الدول النامية

تحتاج إسرائيل إلى تجنيد مئة مفتش إضافي من أجل تلبية الحد الأدنى الذي حددته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD. مديرية الأمان والصحة المهنية في وزارة العمل والرفاه هي المسؤولة عن الحفاظ على سلامة العمال في إسرائيل. المديرية مسؤولة عن وضع السياسات المتعلقة بالسلامة المهنية، وصحة الموظفين، والإشراف على تنفيذ أحكام القوانين واللوائح المختلفة في هذه المجالات في مكان العمل.

في العام ٢٠١٦، نشرت مديرية السلامة وثيقة تقدم المعيار الذي حدده OECD لمفتشي الأمان. وفقا لها، مطلوب مفتش لكل ١٠٠٠٠ عامل في البلدان المتقدمة أو مفتش لكل ٢٠٠٠٠ عامل في البلدان النامية.

في ضوء ذلك، قررت مديرية الأمان أن هناك حاجة إلى ١٨٠ مفتشاً كحد أدنى و٣٧٠ كحد أقصى في إسرائيل. بحسب مسح أجراه مكتب الإحصاء الحكومي للقوى العاملة في كانون الأول ٢٠٢٠، يبلغ عدد القوى العاملة في إسرائيل حالياً ٣,٨٧١,٧٠٠ عامل.

في السنوات الأخيرة، تم طرح موضوع المفتشين المراقبين على الأجندة العامة. بعد الضغط الشعبي الذي أدى إلى اتفاق الهستدروت مع الحكومة، ارتفع عدد المفتشين إلى ٨٠. على الرغم من هذه الزيادة، فإن العدد الحالي للمفتشين بعيد جداً عن الحد الأدنى من المعايير لضمان سلامة العمال. في الواقع، تحتاج إسرائيل إلى زيادة عدد المفتشين الحاليين بما لا يقل عن ١٠٠ مفتش إضافي، فقط لتلبية الحد الأدنى من المعايير المناسبة للدول النامية، وليس المتقدمة وفقاً لتعريف المنظمة.

تقول «صوت العامل» إنه في أعقاب نضال عام، ابتداء من العام ٢٠١٦، تم إضافة قسم إلى هيئة الإشراف على قانون العمل يقضي بإغلاق مواقع العمل في قطاع البناء التي وقعت فيها حوادث خطيرة أو قاتلة. ومع ذلك، فإن ٤٧٪ من الحوادث القاتلة أو الخطيرة التي وقعت في العام ٢٠٢٠ ليست في البناء، ولكن في قطاعات أخرى، حيث لا يوجد التزام قانوني بإغلاق موقع العمل. يجب التأكيد على أن إغلاق الموقع ليس لغرض العقاب بل للسماح للمفتش بالوصول والبدء في التحقيق في ملابسات الحادث ووقف خلل الأمان لحين وصول المفتش. يجب توسيع سلطة إغلاق موقع بعد حادث قاتل أو خطير ليشمل جميع قطاعات الاقتصاد. إن الوضع الحالي، حيث تظل مواقع العمل التي وقع فيها حادث قاتل أو خطير مفتوحة، يجعل من الصعب التحقيق في ظروف الحوادث وينقل رسالة «كل شيء على ما يرام» على الرغم من الخسائر في الأرواح أو الإصابة الخطيرة.

تمت إقامة وحدة تحقيق مشتركة من وزارة العمل ووزارة الأمن الداخلي والشرطة في أوائل العام ٢٠١٩، غير أنها لم تنشر بعد بيانات رسمية عن أنشطتها. وبحسب تقارير وسائل الإعلام حول حوادث العمل والتحقيقات التي أجروها فقد حققت الوحدة بعد عامين من إنشائها في أقل من عشرة حوادث عمل، على الرغم من وقوع مئات حوادث العمل سنوياً. بمعنى: لا يتم التحقيق في الغالبية العظمى من الحوادث القاتلة. والعدد الدقيق للوائح الاتهام التي تم تقديمها في السنوات الأخيرة بشأن جرائم متعلقة بالأمان والسلامة غير معروف. ومع ذلك، بالنظر إلى قلة التحقيقات الجنائية، يبقى من الواضح أن عدد لوائح الاتهام المرفوعة ضئيل جداً.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية